جامـــــعة يحي فارس بالمديـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة

تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:

- **جاسم اسماعيل**
- **قطـــار مـحمد**

تحت إشراف:

- **د/ مزيود إبراهيم**

لجنة المناقشة:

الأستاذ:..... د/ بوعرار أحمد شمس الدين..... رئيساً

الأستاذ:.....د/مزيود إبراهيم..... مشرفاً

الأستاذ:..... د/باصور رضوان..... مناقشاً

السنة الجامعية: 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات والإهداء

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال شكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، وله الحمد

والشكر أن وفقنا لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد بن عبد الله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب "

نتوجها بالشكر والامتنان للأستاذ الفاضل " الدكتور مزيود ابراهيم " لقبوله الإشراف على هذا العمل و على جميع النصائح والتوجيهات المقدمة خلال مشوار بحثنا

كما نشكر من ساعدنا من قريب أو من بعيد لإتمام مذكرتنا ولو بكلمة طيبة.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة، وعلى مجهوداهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

نشكر كل هؤلاء شكرا جزيلا على مدهم يد العون لنا .

محمد و اسماعيل

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار..إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ..

إلى من أجمل أسمه بكل افتحار ..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني ..

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

أمي الحبيبة

إلى من هم أقرب إلي من روحي وبهم أستمد عزتي وإصراري

إخوتي

إلى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء ..إلى من جعلهم الله إخوتي في الله

أصدقائي

اسماعيل

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما،

*** أمي العزيزة ***

إلى من أجد فيه ينبوع السخاء وعطف الرحماء، إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة، إلى من لم يبخل علي يوما بشيء.

والدي رحمه الله

إلى من كانت بهاء روحي ومحت أحزان قلبي، إلى من قاسمتني حياتي، إلى من شاركتني و تشاركني في عمري، إلى رفيقة دربي

زوجتي الغالية كريمة

إلى بناتي وأزهاري الجميلة، إلى من أنارن حياتي، إلى من أدخلن السرور في قلبي، إلى قرة عيني

ألاء،منال و ملاك

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي – إخوتي و أخواتي–

إلى من ساهم معي في إعداد هذه العمل **جاسم إسماعيل**

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء من قريب أومن بعيد بدون استثناء، إلى زملائي في العمل بخزينة ما بين البلديات بالبرواقية.

محمد

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	I.II.III
قائمة الجداول و الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ،ب،ت،ث،ج،ح
الفصل الأول:ماهية القيمة العادلة	01
تمهيد	01
المبحث الأول:نماذج القياس	02
المطلب الأول:القياس المحاسبي	02
المطلب الثاني:التكلفة التاريخية و التكلفة الجارية كنماذج للقياس المحاسبي	04
المطلب الثالث:القيمة العادلة و أهدافها	09
المبحث الثاني:تأثير القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية	13
المطلب الأول:ماهية المعلومات المحاسبية	13
المطلب الثاني:أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المحاسبية	19
المطلب الثالث:محاسبة القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي	21
المبحث الثالث:النظام المحاسبي المالي و القيمة العادلة	**26**
المطلب الأول:الإطار النظري للنظام المحاسبي و المالي	26
المطلب الثاني:خصائص و مميزات البيئة المحاسبية في الجزائر	28
المطلب الثالث:القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية	29
خلاصة الفصل الأول	31

الفصل الثاني:القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي	**32**
تمهيد	32
المبحث الأول:الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**33**
المطلب الأول:مفهوم الأداء المالي	33
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي	35
المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي و أهميته بالنسبة للمؤسسة	38
المبحث الثاني:المؤشرات المالية و القيمة العادلة	**42**
المطلب الأول:مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	42
المطلب الثاني:استخدام المؤشرات الأداء المالي في الأداء المالي	45
المطلب الثالث:أثر القيمة العادلة على المؤشرات المالية	56
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث:دراسة ميدانية تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي	**59**
تمهيد	59
المبحث الأول:مراحل إعداد استمارة استبيان الدراسة	**60**
المطلب الأول:تحضير استمارة الاستبيان	60
المطلب الثاني:هيكل استمارة الاستبيان	60
المطلب الثالث:اختبار صدق و ثبات الاستبيان	61
المبحث الثاني:منهجية الدراسة الميدانية	**66**
المطلب الأول:نشر وإدارة استبيان الدراسة	66
المطلب الثاني:مصادر جمع البيانات و مجتمع الدراسة	67
المطلب الثالث:الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	68
المبحث الثالث:تحليل البيانات واختبار الفرضيات	**68**
المطلب الأول:الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	68

المطلب الثاني:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا لخصائص والسمات الشخصية	69
المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة	76
خلاصة الفصل الثالث	80
خاتمة عامة	83
قائمة المصادر و المراجع	88
قائمة الملاحق	90

1-الجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات.	18
02-02	نسب السيولة.	47
02-03	نسب التمويل.	48
02-04	نسب النشاط.	49
02-05	نسب الربحية.	50
03-06	معامل الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الأول.	62
03-07	معامل الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الثاني.	63
03-08	معامل الارتباط لبيرسون لفقرات المحور الثالث.	64
03-09	نتائج اختبار ألفاكرومباخ لقياس ثبات الاستبيان.	65
03-10	عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة	67
03-11	توزيع أفراد العينة حسب المستوى.	69
03-12	توزيع أفراد العينة حسب التخصص.	70
03-13	توزيع أفراد العينة حسب التخصص.	70
03-14	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	71
03-15	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة المحور الأول.	73
03-16	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة المحور الثاني.	74
03-17	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة المحور الثالث.	76
03-18	اختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة.	77

2-الأشكال:

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	مراحل تكوين المعلومة المالية و المحاسبية.	13

signification	الرمز	الدلالة
Système comptable et financier	SCF	النظام المحاسبي و المالي
Statistical Package for the Social Sciences	SPSS	الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

الرقم	البيان
01	استبيان الدراسة الميدانية
02	مخرجات نظامSpss

تعالج هذه الدراسة موضوع استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتأثيرها على المؤشرات المالية وذالك من خلال إبراز أهم نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم انتقاد هذا المنهج من خلالها، وكذالك المعلومات الناتجة عن هذا المنهج التي سوف تكون أكثر مصداقية و موثوقية و التي يتم الاعتماد عليها لإعداد مؤشرات مالية في سبيل معرفة الأداء المالي للمؤسسة و الذي يتم قياسه وتقييمه انطلاقا من معطيات قد سبقت في حين تتوقف جودة هذه المؤشرات إلى البيانات المالية التي تستند إليها و المعلومات المالية التي تقارن بها .

الكلمات المفتاحية :القياس المحاسبي، القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، المؤشرات المالية، الأداء المالي.

Abstract

Cette étude traite de l'utilisation de la juste valeur comme base de mesure comptable et de son impact sur les indicateurs financiers en soulignant les principaux atouts et faiblesses de cette approche, ainsi que l'information qui en résultera qui sera plus fiable.

Les indicateurs financiers permettant de connaître les performances financières de l'établissement, qui sont mesurés et évalués sur la base des données qui ont précédé la qualité de ces indicateurs, dépendent des états financiers sur lesquels ils sont basés et des informations financières auxquelles ils sont comparés.

Mots clés: mesure comptable, juste valeur, comptabilisation à la juste valeur, indicateurs financiers, performance financière.

مقدمة عامة

لاشك أن فائدة و أهمية القوائم المالية تعتمد على نوع القيم المعطاة للعناصر الواردة فيها، فهناك تأثير كبير في حالة عدم إعطاء قيم واقعية لعناصر هذه القوائم المالية لا يقتصر فقط على الإقلال من فائدة المعلومات المحاسبية للمؤسسة بل إن ذلك قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى قرارات إدارية غير صحيحة داخل المؤسسة، و قد يؤدي إلى قرارات خاطئة يتخذها مستخدمو هذه المعلومات من خارج المؤسسة (مساهمون، مقرضون، مستثمرون،...)

إن القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية قد تكون مختلفة باختلاف طرق القياس المعتمدة كالتكلفة التاريخية،التكلفة الجارية،التكلفة الإستبدالية،القيمة العادلة..

و بما أن المتغيرات الاقتصادية و المالية قد أثرت و بصورة حقيقية على واقعية ومصداقية القياس و الإفصاح المحاسبي في ظل النقائص و الانتقادات التي وجهت لطريقة التكلفة التاريخية المعتمدة في القياس المحاسبي،مما أدى إلى ظهور اتجاه يفرض نفسه كنموذج للقياس ألا وهو نموذج القيمة العادلة، فمنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن بدأت المؤسسات و الهيئات المهنية المنوط بها إصدار المعايير المحاسبية الدولية تدعو إلى استخدام نموذج القيمة العادلة و اعتماده كأساس للقياس المحاسبي و بالنسبة للجزائر فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس عند الضرورة مثل القيمة المحينة أو قيمة الإنجاز أو القيمة العادلة أو ما يعرف بالقيمة الحقيقية.

انطلاقا مما سبق يدفعنا الفضول إلى دراسة القيمة العادلة لإدراك الأسباب التي أدت إلى طرح هذا التوجه و استخلاص الآثار المنبثقة عن استخدام هذا النموذج بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة و المفصح عنها في التقارير المالية تتميز بالصدق و الدقة و الموضوعية..

و عليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل يؤثر استخدام منهج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالقيمة العادلة ومدى تطبيقها في الواقع العملي في المؤسسات الجزائرية؟

2- فيما تتمثل مؤشرات الأداء المالي و هل تتأثر بنمط القياس المتبع في إعداد القوائم المالية؟

3-كيف يؤثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي (الاستبيان)؟

فرضيات الدراسة :

يسعى الباحث للإجابة على الأسئلة الواردة في مشكلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية:

- القيمة العادلة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة لأنها تعبر عن الواقع الحالي.

– نموذج القيمة العادلة يسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات الأداء المالي.

–فرضيات الجانب التطبيقي:

- محاسبة القيمة العادلة جاءت لتغطي النقص الذي تضمنه منهج التكلفة التاريخية كونها تأخذ التغير في الأسعار بعين الاعتبار.

- مؤشرات الأداء المالي تسمح بدراسة الوضع المالي للمؤسسة وتتأثر بمنهج القياس المتبع.

- يوثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما مدى قدرة التقارير المالية المعدة وفقا لطريقة القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات مالية مفيدة لاتخاذ قرارات ناجعة.

أهداف الدراسة:

أما الغرض من هذه الدراسة فيتمثل في:

*التعرف على مفهوم و أهداف القيمة العادلة و آليات تطبيقها و أهم المشاكل التي قد تعتري استخدامها.

*محاولة إبراز الإضافة التي جاءت بها هذه الطريقة للبيانات المحاسبية و بالتالي مدى تأثيرها على مؤشرات الأداء المالي.

*محاولة معرفة هل القيمة العادلة في البيئة الجزائرية موجودة أو لا أثر لها.

مبررات إختيار الموضوع:

إن الرغبة في إنجاز أي موضوع له أسباب معينة فإختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

-تخصص الطالبين في مجال المحاسبة كان السبب الأول لإختيار الموضوع.

-الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع نتيجة لحداثة الموضوع .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء مهنيين و أكاديميين من تخصص المحاسبة وهم أساتذة جامعين في جامعة يحي فارس بالمدية بالنسبة للأكاديميين أما بالنسبة للمهنيين فكانت المدية والجزائر العاصمة.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر ديسمبر 2018الى غاية شهر ماي من نفس السنة وذلك بدأً من إعداد الاستبيان مرورا بتوزيعه ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها.

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة :

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال وصف ما أمكن التوصل إليه من خلال المراجع و المصادر العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة .

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي من خلال استعمال الاستبيان للوقوف على أراء عينة المختصين و المهنيين بالموضوع.

صعوبات التي واجهت الدراسة:

– عدم وجود سوق مالي نشط للقيام بالدراسة الميدانية على أكمل وجه وهذا ما أدى بنا إلى القيام إلى الاعتماد على الاستبيان للقيام بالدراسة.

– عدم تمكننا من استرجاع جميع الاستبيانات الموزعة نظرا لضيق الوقت و إلتزامات المستجوبين من جهة أخرى.

– صعوبة الوصول إلى عينات داخل المؤسسات من جهة و التزامهم بالسر المهني من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

1–دراسة الدكتوراه حمدي فله تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسس الاقتصادية (دراسة ميدانية) لمؤسسة الكوابل بسكرة– الجزائر– 2017/2016.

وذلك من خلال التطرق إلى التحول من التكلفة التاريخية نحو القيمة العادلة كنماذج للقياس وربط القيمة العادلة بالبيئة الجزائرية و نظام المحاسبي و المالي ولقد تم التوصل إلى:

–التكلفة التاريخية وكذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي و كل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.

–التكلفة التاريخية في تاريخ الحيازة هي أصلا قيمة عادلة.

–الميزانية غير معاد تقييمها لا تظهر الأصول بقيمتها الحالية بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شرائها و التي لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية.

–إعادة تقييم التثبيتات ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء من مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة.

2–دراسة الدكتور إبراهيم عبد موسى السعبري و الباحث زيد عائد مردان و المتضمنة القيمة العادلة و تأثير استخدامها على مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية الكلية التقنية– الكوفة– 2012. من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو

منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي و التعريف بمحاسبة بالقيمة العادلة من خلال الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع وكذلك تحليل العلاقة بين استعمال القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي ولقد تم التوصل إلى:

-أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة و لم يستطيع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكونه أكثر موثوقية لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها تمثل أحدث من الماضي.

-إن القياس و الإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى توفر مؤشرات تعكس الواقع الفعلي،و يزيد من شفافيتها وفعاليتها في تقييم المعلومات المناسبة لمستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة و التقييم الجيد لأداء الإدارة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

-الإطار المكاني أجريت في ولاية المدية بجامعة الدكتور يحي فارس و كذا على مستوى العاصمة.

-الإطار الزمني قمنا بهذه الدراسة خلال الموسم 2018/2017.

-أن هذه الدراسة أجريت على عينة من المهنيين و الأكادميين (استجوابهم) على عكس الدراسات السابقة أجريت في مصارف و مؤسسات إقتصادية .

هيكل و تقسيمات الدراسة:

إرتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نتطرق فيه إلى ماهية القيمة العادلة حيث يتم التطرق فيه إلى نماذج القياس ثم تأثير القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية، ثم نتطرق فيه إلى النظام المحاسبي و المالي و القيمة العادلة.

الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي حيث يتم التطرق فيه الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، ثم إلى المؤشرات المالية و القيمة العادلة.

الفصل الثالث: سنحاول فيه إثبات أو نفي العلاقة ما بين استخدام القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي من خلال تحليل النتائج المتوصل لها ضمن الاستبيان و نتطرق فيه إلى مراحل إعداد استمارة استبيان الدراسة، ثم إلى منهجية الدراسة الميدانية، ثم نتطرق إلى تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

ماهية القيمة العادلة

تمهيد

ضمن مجهوداتها لتحقيق أهداف المحاسبة المالية، و المتمثلة أساسا في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، توجهت معظم الهيئات المهنية المنوط بها التشريع للمعايير المحاسبية في معظم الدول نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية و قد أحدث هذا التوجه العديد من الآراء المؤيدة و المعارضة لهذا المفهوم،كما اعتبره البعض تغييرا محوريا في الفكر المحاسبي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول البحث في ماهية محاسبة القيمة العادلة و خصائصها و مدى مساهمتها في توفير المعلومة المحاسبية ذات الجودة و الموثوقية.

المبحث الأول:نماذج القياس.

نظرا لاختلاف أساليب وطرق القياس هذا ما أدى إلى الوصول إلى معلومات قد تكون غير مفيدة وعليه حتما سوف يكون القرار المتخذ من خلال تلك المعلومات غير صائب وهذا ما يمس بحقوق عدة أطراف سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها وعليه سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى تعريف القياس وأهم الطرق القياس.

المطلب الأول:القياس المحاسبي.

يعتبر القياس العمود الفقري للمعرفة المحاسبية ووظيفتها الأساسية،كما أن كثيرا من الدراسات المحاسبية تعتبر القياس أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة، و عملية القياس ليست بسيطة و إنما هي عملية مركبة و متشابكة يؤدي فيها التقدير دورا هاما في قياس المعلومات المحاسبية، إذ أن مخرجات المعرفة المحاسبية تعتمد على إجراءات قياس غير مؤكدة و بالتالي تحقيق الدقة المطلقة في القياس يعتبر أمرا صعبا.

أولاً:مفهوم القياس: و من أكثر التعاريف تحديدا لعملية القياس المحاسبي، ما صدر في تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة عام 1966 الذي ورد فيه إن القياس المحاسبي هو قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية و الجارية و المستقبلية، و ذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية و استنادا إلى قواعد محددة.[1]

ثانياً:**العناصر الأساسية لعملية القياس**[2]

لعملية القياس مجموعة من العناصر يؤدي فيها مستوى الجودة النوعية و مستوى كفاءة الطاقة البشرية لدى الوحدة المحاسبية،دورا هاما في تحديد تلك العناصر، وبوجه عام تتم عملية القياس المحاسبي بالارتكاز على الخاصية محل القياس،وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس،الشخص القائم بعملية القياس، الأسلوب المناسب لعملية القياس.

***الخاصية محل القياس:**يمثل الجانب النظري للقياس ، و هو الذي يختص بتحديد الخصائص و العلاقات أي خواص العناصر المطلوب قياسها،فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد وزنها

[1] صافو فتيحة،**أبعاد القياس و الإفصاح وفق النظام المحاسبي و المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة شلف ،201 2016/5 ، ص97.

[2] –صافو فتيحة، المرجع نفسه، ص98.

أو طولها أو مساحتهما. و إنما ما تحتويه هذه الأصول من خدمات و منافع متوقعة قيمتها و تكلفة الحصول عليها، و بالنسبة للمشروع الاقتصادي، تتحدد بعدد الوحدات النقدية اللازمة لقياس طاقته الإنتاجية أو بمعدل دوران مخزونه السلعي.

و في هذا المجال يواجه القائم بعملية القياس المحاسبي صعوبة التحديد الدقيق للخاصية محل القياس نظرا لتعدد مدلول بعض المفاهيم المحاسبية مثل تحديد مفهوم المداخيل و مفهوم القيمة الذي يعتبر مفهوما غير محدد لدى المحاسبين، مما يجعلهم مختلفين في قياس هذه القيمة، رغم الإجماع العام على أن الخاصية محل القياس للحدث الاقتصادي هي القيم المالية.[1]

***وحدة القياس:** يمثل الجانب الفني لعملية القياس، و يتعلق الأمر بتحديد نوع وحدة القياس، و يشترط أن تكون وحدة القياس ثابتة و متجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع و المقارنة، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي النقد الذي يتم التعامل به ،غير أن استخدام الوحدة النقدية كوحدة القياس المحاسبي قد يثير كثيرا من المشاكل، فهي عرضة للتغيير على عكس وحدات القياس الأخرى بسبب ما يطرأ على القوة الشرائية للنقود من انخفاض في حالة التضخم و ما يطرأ عليها في حالة الانكماش على مدار الزمن.[2]

***نظام القياس المناسب:** يتحدد المقياس المناسب حسب طبيعة الخاصية محل القياس و أغراض القياس، ففي حالة الربح المحقق مثلا فإن وحدة النقد هي المقياس المناسب، في حيت تعتبر عدد الوحدات المنتجة أو ساعات العمل المباشرة على الطاقة الإنتاجية. أما من ناحية الغرض فإنه إذا كان الهدف هو تصنيف أو ترتيب الحدث محل القياس فالمقياس المناسب هو مقياس اسمي باعتبار التبويب خطوة أولية في عملية القياس المحاسبي.[3]

* **الشخص القائم بالقياس:** القائم بعملية القياس المحاسبي في المشروع الاقتصادي هو المحاسب و الذي يقوم بدور أساسي في تحديد أساليب عملية القياس المحاسبي ووسائلها و النتائج المترتبة على ذلك خاصة في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية، ليترك الأمر للمحاسب الذي قد ينتج عنه التحيز في القياس المحاسبي.[4]

[1]- صافو فتيحة، المرجع نفسه،ص98.
[2]- المرجع نفسه،ص99.
[3]-المرجع نفسه،ص99.
[4]- المرجع نفسه ، ص100.

المطلب الثاني: التكلفة التاريخية و التكلفة الجارية كنماذج للقياس المحاسبي.

نظراً لإختلاف طرق القياس وتعددها إلا أن من الصعب إختيار طريقة من بينهم لأن كل طريقة لها مميزاتها ومعوقاتها ولذالك سوف نقوم بالتطرق إلى 3 طرق معروفة .

أولاً:التكلفة التاريخية.

التكلفة التاريخية هي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السع التبادلي النقدي المعادل في تاريخ اقتناء الأصل وتسجيل الأصول بالقيمة النقدية أو ما يعادلها المدفوعة أو بالقيمة العادلة لما دفع مقابلها في تاريخ اقتناءها،وتسجيل الإلتزمات بقيمة المتحصلات المستلمة في مقابل التعهد أوفي مقابل بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل)بمبلغ النقدية أو ما يعادلها المتوقع سدادها للوفاء بالالتزام في دورة النشاط العادية .[1]

1-مزايا التكلفة التاريخية :

نجد من أهم مزايا أو المبررات التي دعمت التكلفة التاريخية ولهذا سوف نتطرق إلى أهم المزايا التي تتميز بها التكلفة التاريخية نلخصها كالأتي:

-تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.

-يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات .

-تستند إلى عمليات حدثت فعلا وليست افتراضية.

-التكلفة التاريخية ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية .

-يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس سيولة الأصول لمؤسسة من أجل مدى معرفة قدرة هذه الأصول على مواجهة التزامات المؤسسة.

[1]- وهيبة لبوز، **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة – الجزائر ،سنة 2011 ص06.

-التكلفة التاريخية ميزة نسبية بالمقارنة على أسس التقييم الأخرى وهي الثقة وهذه الميزة تظهر إذا ما استخدمت قيمة أخرى خلاف التكلفة كأساس للقياس و التسجيل.[1]

2-عيوب التكلفة التاريخية :بالرغم من سهولة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية إلا أن كثرة العيوب و الانتقادات الموجهة له ولعل أهمها ما يلي :[2]

-إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى عدم التجانس في مقابلة الإيرادات الممثلة للقيمة الجارية ، مع المصروفات الممثلة لقيم تاريخية مختلفة باختلاف الأوقات و الفترات التي استفادة من فيها تلك المصروفات.

-عدم ملائمة المعلومات المالية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمتخذي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها وعدم بيانها الموقف المالي الحقيقي و القياس غير السليم للأرباح.

-تُسقط التكلفة التاريخية الكثير من الموجودات غير الملموسة من السجلات المؤسسة مثل العلامة التجارية و الشهرة المكونة ذاتياً بسبب عدم حدوث عملية تبادل حقيقة مع طرف خارجي.

-و العيب في التكلفة التاريخية أنها لا تستمر في التعبير عن الخدمات المتوقعة أو سعر السوق الجاري إذا تغيرت الظروف الإقتصادية، وتؤثر تغيرات السعر على ملائمة المعلومات المالية.

- صعوبة مقارنة تكلفة أي أصل في الفترة السابقة بنفس تكلفة الأصل في الفترة الحالية.

-ينتج عن استخدام أساس التكلفة مشكلة أخرى خاصة بحساب الإهتلاك على أساس هذه القيم و بالتالي التأثير على رقم صافي الدخل.

[1]- عائشة شراد،**إنعكسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية**، مذكرة ماستر، (دراسة ميدانية)،جامعة حمة لخضر- الوادي-2015/2014 ص20.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص20 21.

ثانياً: التكلفة الجارية.

1-مفهوم التكلفة الجارية.

مصطلح القيم الجارية عادة يلحق به وصف يحدد مضمونه كالقيمة في حالة الاستمرار و قيمة إعادة البيع، القيمة السوقية، الحالية، الجارية، العادية، الدفترية، صافي القيمة القابلة للتحقيق و القيمة المقدرة. وعرفت طريقة القيم الجارية بأنها محاسبة تقوم على تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية و تحديد الدخل المستمر لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي مما يؤدي إلى المحافظة على رأس المال من الناحية الاقتصادية و النقدية. و يستخدم مفهوم القيمة الجارية في العصر الحاضر على أساس انه يمثل عملية إعداد التقارير المالية عن موارد و استخدامات المنشاة على أساس قيمة الأصل في وقت معين و بالنسبة لموقف معين.[1]

مما سبق تعرف القيمة الجارية على أنها الإجراء الذي بمقتضاه إعداد القوائم المالية على أساس القيم الحاضرة للعناصر التي تحتوى عليها و يعتبر بديلا للتغلب على مشكلة التضخم و أثرها على القوائم المالية.

و في مجال المحاسبة المالية توجد ثلاثة مفاهيم أساسية للقيم الجارية كما يلي:

***القيمة الحالية**:تحدد قيمة الأصل أو مجموعة الأصول على أساس قيمة التدفقات النقدية الواردة أو الصادرة من المنشأة بسبب هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول. و تقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي و تمثل القيمة الحالية الأساس المثالي لتقييم موارد و التزامات المنشأة لاتفاقها مع الهدف الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية و هو التنبؤ بالمقدرة النقدية المستقبلية للمنشأة، و يسهل تطبيق هذا المفهوم على بعض أنواع الأصول و الخصوم و لا يصلح لأنواع أخرى من الأصول و الخصوم أو النفقات و الإيرادات.

***صافي القيمة البيعية**:هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حاليا إذا تم بيع الأصل في السوق مطروحا منه المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع،حيث يتم إعادة تقييم سائر الأصول بقيمتها البيعية الصافية، و في

[1] – مصطفى حامد سالم الحكيم و عبد السلام عوض خير السيد آدم، **الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم و دوره في الحد من الأزمة المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان ص121.

حالة عدم إمكان تقدير هذه القيمة بشكل مباشر من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادة على احد هذين البديلين: استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار،محسوبة أما من قبل هيئات خارجية مستقلة أو ضمن المشروع،أو استخدام الخبرة المهنية في التقدير،و تعد هذه الطريقة نادرة الاستخدام في الأصول الثابتة إلا أنها أكثر ملائمة بالنسبة لتقييم الأصول المتداولة كالمخزون السلعي الذي يتم الحصول عليه أساسا بهدف البيع[1].

***التكلفة الاستبدالية:**تمثل التكلفة الاستبدالية للأصل التكلفة التقديرية لامتلاك أو إعادة إنتاج أصل مشابه له،بعد استبعاد عنصري الاستهلاك و التقادم،و يمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية للأصول،إن محاسبة القيمة الجارية تناقش تقييم القوائم المالية عن طريق أسعار الدخول و يكون دخل العمليات الجاري (يساوي الإيرادات يطرح منها المصاريف محسوبة على أساس التكلفة الاستبدالية).[2]

كما تعرف التكلفة الجارية "بأنها المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو ما يعادل ذلك في الوقت الحاضر، فهي تعني إثبات البند بتكلفته عند التقرير عنه من خلال القوائم المالية، أي بالسعر الجاري للبند في تاريخ إعداد القوائم المالية".

وبهذا المفهوم فهي تشير إلى مبلغ النقد ،أو ما يوازي النقد الذي يجب أن يدفع لحيازة أصل قائم حاليا أو موازي له(أي تكلفة استبدال الأصل القائم حاليا بأصل مماثل له نفس العمر الإنتاجي المتبقي وله نفس القدرة الإنتاجية)،أو المستلم لإحداث نفس الخصم القائم حاليا ،لذلك تقوم هذه الطريقة على مفهوم المحافظة على رأس المال المادي للمؤسسة والذي يقضي بضرورة الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للأصول.[3]

بحيث يمكن الوصول إلى قيمة تقريبية للتكلفة الجارية بالعديد من الطرق منها استخدام أسعار الجارية للأصول أو استخدام الأرقام القياسية الخاصة بكل نوع من الأصول وذلك لتعديل قيمتها التاريخية.ونظرا لتوفر الأرقام القياسية الخاصة فهذه الطريقة تعتبر مقبولة عمليا، تتميز التكلفة الجارية بما يلي:

-تفترض وحدة النقد الثابتة،وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ التحقق.

[1]- عائشة شراد،المرجع سبق ذكره ص20.

[2]- مصطفى حامد سالم الحكيم و عبد السلام عوض خير السيد آدم، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3]- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2007 ص64.

-تسلط الضوء على الحاضر.

-تتعلق بحيازة الأصول وإحداث التزامات مبنية على حدث مفترض.

-يمثل صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية مقياس لإجمالي دخل المؤسسة في فترة واحدة ويأخذ في الحسبان كلا من مكاسب الحيازة المحققة وغير محققة ويرى الكثيرون أن هذا الرقم للدخل يعتبر أكثر ملائمة لقياس مدى نجاح المؤسسة من فترة لأخرى.[1]

2-عيوب التكلفة الجارية.

للتكلفة الجارية انتقادات كثيرة ولعل أهمها :[2]

- في حالة عدم توافر المعلومات عن التكاليف الجارية، قد يجعل هذه الطريقة التي تعتمد تقدير تلك التكاليف.

- التغير في التكاليف الجارية لا يعكس في جميع الحالات التغير في أسعار البيع الجارية.

-الأرباح أو الخسائر الناشئة من تغيرات الأسعار في سوق المدخلات (الحيازة)سوف يتضمنها صافي الربح أو الخسارة من عمليات المشروع،إلا إذا تم تقييم تكلفة البضاعة المباعة .

- صعوبة تحديد التكلفة الجارية بصفة دقيقة لكل عناصر القوائم المالية في وقت معين، و بالتالي تكون التكلفة الجارية تخضع للتقدير الشخصي في بعض الأحيان نظراً لوجود بعض المنتجات لا تباع بشكل شائع.

- قد تصبح تكلفة الإحلال الجارية غير مناسبة لتقييم بعض حالات المخزون السلع.

[1]- صافو فتيحة،المرجع سبق ذكره، ص ص114 115.

2- حمدي فله،**تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة الاقتصادية**،(دراسة حالة)،أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ،تخصص محاسبة،جامعة محمد خيضر- بسكرة - 2017/2016 ص23

المطلب الثالث:القيمة العادلة وأهدافها.

إن القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم تكون بالتأكيد مختلفة باختلاف طرق القياس المعتمدة وبذالك سوف نتطرق إلى القيمة العادلة كطريقة للقياس المحاسبي.

أولا:مفهوم القيمة العادلة .

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها فقد عرفت القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية عل أنها" المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل عل أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية بين طرفين مستقلين"[1]

كما تم تعريف القيمة العادلة وفق مصلحة الداخلية الأمريكية سنة 1959:بأنها "هي السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع ،وأن يكون لدى كلا من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة"[2]

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية:القيمة العادلة بأكثر من تعريف أبرزها وأهمها بأنها "القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين أطراف راغبة بموجب عملية تبادلية حقيقية."[3]

ثانيا:مزايا القيمة العادلة.

نتيجة للمزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة كان لها دور فعال في إبراز عيوب التكلفة التاريخية ومنها التخلي عن التكلفة التاريخية لذالك نذكر أهمها:

---

[1]- كرار سليم عبد الزهرة،حسنين كاظم عوجه،حسنين راغب طلب،**قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعفة الربحية** (دراسة تطبيقية)،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،السنة 09 العدد29 ،جامعة الكوفة ، 2013 ص1.

[2]- إبراهيم عبد موسى السبعري، زيد عائد مردان ،**القيمة العادلة وتأثير استعمالها في المؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، الكلية التقنية الإدارية، السنة 08 العدد 25 -الكوفة - ص229.

[3]- مُحَّد زرقون ،فارس بن ايدير ،**واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لفئتين فئة المؤسسات الاقتصادية في البورصة الجزائرية**،المجلة الجزائرية للتنمية ،(دراسة ميدانية) ، العدد 04 جوان2016 جامعة قاصدي مرباح -ورقلة - ص04.

1-تعد قياسات القيمة العادلة الطريقة الأكثر إقناعا لتمثيل الوضع الاقتصادي وذالك لأنها تعكس واقع الوحدة الاقتصادية وتعبر عن مفهوم الدخل الشامل.

2- يتوافر من خلالها إجراء مقارنات في تقييم العناصر المتشابهة وبطرق مماثلة.

3-يعطي التقويم على أساس القيمة العادلة مؤشراَ أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها و بالتالي توفر أسلوبا أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات أو التخلص منها خلال المدة .[1]

4-تعكس القيمة العادلة نتيجة الإفصاح الشامل في قدرة المستثمرين على الاطلاع على القوائم المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة لمؤسسة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.

5-تعكس القيمة العادلة التغيرات في حالة الأسواق الحالية،والتغير في القيمة العادلة يعكس التغيرات في الأسواق الحالية.

6-عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل السوق المالي كفؤا،وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.[2]

ثالثا:عيوب القيمة العادلة.

بالرغم من كل المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة إلا أن لها عدة عيوب تشوبها والتي سوف نلخصها فيما يلي:[3]

[1]- حمدي فلة، المرجع سبق ذكره ص12.

[2]- فداء عدنان عبيد،**استعمال القيمة العادلة لتقييم الشركات المندمجة واحتساب شهرة المحل**،مجلة الإدارة والاقتصاد الكلية التقنية الإدارية ،السنة 38،العدد105- بغداد -/2015 ص203.

[3]- فارس بن يدير،المرجع سبق ذكره، ص31.

1-اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم للأدوات المالية الغير نشطة،حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة.

2-يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار القيم العادل فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.

3-تحيز الإدارة فالاجتهادات الشخصية من قبل الإدارة في عملية التقييم،وتحيزها سواء كان مقصودا أو غير مقصود،ينتج عنه مقاييس غير مناسبة للقيمة العادلة وعرض غير صحيح للدخل وحقوق الملكية.

4-التكلفة مقابل المنفعة بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.

رابعاَ:أهداف القيمة العادلة.

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية ،بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة.[1]

إضافة إلى ذالك تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:[2]

-صنع القرارات الاستثمارية و التجارية المناسبة.

- إدارة وقياس المخاطر.

-تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

-إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات.

[1]- خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة -2011 ص39.

[2]- فارس بن إيدير، المرجع سبق ذكره ص12.

-التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

خامسا: معوقات تطبيق القيمة العادلة.

يواجه تطبيق القيمة العادلة عدة معوقات أو مشاكل أهمها:[1]

-تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها،حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة،حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة الأمر الذي جعل القوائم المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

-الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

-قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية،خاصة في حالة ارتفاع الأسعار وهو السائد.

-أسواق تسيطر عليها الحكومة قد تتأثر أسعار السوق من قبل الرقابة الحكومية أو التدخلات في أسعار السوق ولذالك قد لا تعكس تفاعلات السوق العادية أي الأسواق التي تتحكم بها الحكومة.

-ضعف البيئة التنظيمية البيئات التنظيمية الطليقة في بعض الدول النامية يمكن أن تسمح بالتداول الداخلي، بينما ضعف تنفيذ معايير المحاسبة قد يظهر انخفاض المطلوب بمعايير إعداد التقارير المالية التي يمكن أن تنظر إليها على أنها مرهقة للغاية.

-عدم وجود معايير التقييم والتوجه لقد أعرب العديد من البلدان النامية عن قلقها إزاء عدم وجود إرشادات إضافية في تحديد القيمة العادلة.

[1]- حكيم حمود فلوح الساعدي،**الاحتيال في ظل القيمة العادلة دراسة استطلاعية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 21،العدد 2015/86 -بغداد-ص 728 729.

المبحث الثاني:تأثير القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية.

مع مرور الزمن وتطور المحاسبة أصبح من الضروري الاهتمام بالمعلومات المحاسبية لأنها تعتبر نقطة التي يعتمد عليها مستخدم القوائم المالية سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها ولهذا من الصعب الحصول على معلومات كافية وشاملة ولهذا تطرقنا في مبحثنا هذا إلى تعريف المعلومات المحاسبية وتأثير القيمة العادلة على هذه المعلومات.

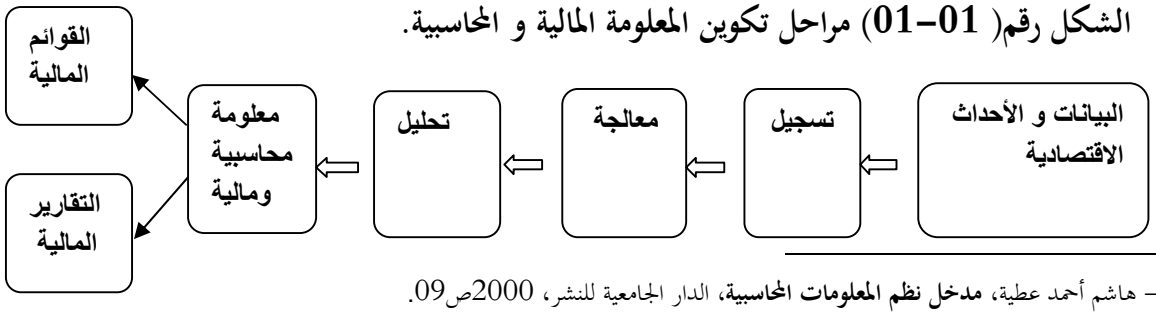
المطلب الأول:ماهية المعلومات المحاسبية.

الكثير منا لا يستطيع التفريق بين البيانات والمعلومات لذا فالمعلومات تعتبر بمثابة المنتج النهائي بعد عملية التشغيل البيانات التي كانت عبارة عن بيانات خام غير معبر عن الواقع الحقيقي.

أولا:مفهوم المعلومات المحاسبية:

هي مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستقبلها أو مستخدمها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.ورغم ذالك فإن أي نظام للمعلومات يبدأ بالبيانات وينتهي بالمعلومات قد لا يستطيع أن يضع حدا فاصلا ودقيقا بينها،فما يعتبر معلومات في بعض المراحل يعتبر بيانات في المرحلة التي تليها ، وبالطبع لا تكون كل المعلومات في صورة كمية أي يعبر عنها بالأرقام وإنما قد تكون غير كمية (وصفية) ويكن الحصول عليها من مصادر متعددة كالملاحظات والمناقشات مع العاملين ودراسة التقارير الوصفية ،بالإضافة إلى أنه ليست كل المعلومات الكمية تمثل معلومات محاسبية ،فهناك معلومات كمية غير محاسبية مثل البيانات الخاصة بالعاملين بالمؤسسة وحالتهم الاجتماعية . [1]

الشكل رقم(01-01) مراحل تكوين المعلومة المالية و المحاسبية.



[1]- هاشم أحمد عطية، **مدخل نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، 2000ص09.

المصدر: زياد هاشم يحي السقا،إبراهيم الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية**،وحدة الحرباء،العراق،وناصر نور الدين،**أساسيات المحاسبة المالية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2006 بتصرف.

من خلال الشكل السابق يمكننا القول بأن المعلومة المحاسبية تمر بعدة مراحل إبتداءا من تقفي الحدث الاقتصادي(على سبيل المثال فواتير البيع) ثم تسجيلها في الدفاتر الضرورية للمؤسسة (دفتر اليومية ..) ثم فتح دفتر الأستاذ ثم يليه ميزان المراجعة قبل الجرد وميزان المراجعة بعد الجرد لاستخراج الرصيد لكن ليس هذا المهم بالنسبة لنا أكثر من جودة المعلومة يعني إذا كانت البيانات مظللة يعني عملية المعالجة حتما سوف تكون غير صحيحة ومنها تكون المخرجات التي هي معلومات محاسبية غير صحيحة وعليه سوف يتم اتخاذ قرارات غير صائبة .

ثانيا:مصادر المعلومات المحاسبية.

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها،حيث تعتبر المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من أهم المعلومات التي يعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات الناتج عن نشاط المؤسسة ولعل أهم القوائم المالية هي:

– **الميزانية**:تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.

– **جدول حساب النتائج**:هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب،ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.

– **جدول سيولة الخزينة**:هو يبين مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها و كذالك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

– **جدول تغير الأموال الخاصة**:يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

– **ملحق القوائم المالية**:ويشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

مثل القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية .[1]

ثالثا:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1:الخصائص النوعية الرئيسية:والتي تتمثل في الملائمة و الموثوقية .

1–1– الملائمة:ويقصد بها المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التحقق من التوقعات.

–كما أن تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية،كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات.

– عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية،ويعد هذا الأساس غير صالح ولذالك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس أثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في مستوى العام للأسعار.[2]

1–2–الموثوقية:ويقصد بها الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة،وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية أو التحيز،وبالتالي يمكن لمستخدمي الاعتماد عليها كونها تعبر بصدق عما تعنيه أو ما يتوقع منها أن تعنيه بدرجة معقولة وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها لابد أن تتمتع بالخصائص الآتية:[3]

– إمكانية التحقق و التثبت من المعلومات.

[1]– هلالي فوزية،عمران خديجة،**جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**،مذكرة ماستر، ،جامعة مولاي الطاهر –سعيدة– 2016/2015 ص ص17 18.

[2]– هيبة طبيش ، **دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة** ،(دراسة حالة)،مذكرة ماستر محاسبة ومالية ،جامعة العربي بن المهيدي–أم البواقي –2015/2014 ص35.

[3]– حميدي فلة، المرجع سبق ذكره ص27 28.

- الصدق في التمثيل .

- حيادية المعلومات.

إذن تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها،فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية يعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات.

2-الخصائص الفرعية: والتي تتكون من القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

2-1-القابلية للمقارنة:تتمثل الجودة بالمعلومات عندما يتمكن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه و الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية أو التعرف على الجوانب الحقيقية لأوجه الشبه و الاختلاف بين أداء وحدة أو عدة وحدات لفترة مالية واحدة أو على مدى عدد من الفترات المالية .

ويشير الاتساق أو الثبات إلى تطبيق نفس الأساليب والطرق المحاسبية لعدد من الفترات المالية داخل الوحدة،أو تطبيقها لنفس الفترة المالية من قبل مجموعة من الوحدات،ويتم تفعيل الاتساق عن طريق الإشارة إلى مدى التغيرات التي حدثت في الوحدة خلال الفترة ليتسنى للمستخدمين أخذها بنظر الاعتبار .[1]

يجب أن يراعي دائما أن الخصائص المحاسبية منها تخضع لمبدأ التكلفة والعائد،بمعنى أن كل خاصية من الخصائص السابق الإشارة إليها تمثل تكلفة إضافية للنظام ولذالك يجب أن يزيد العائد المتوقع من ضمان وجود خاصية من تلك الخصائص على التكلفة اللازمة لإيجاد تلك الخاصية أي أن الخاصية لن توجد أساسا إلا إذا كانت تكلفة إيجادها تقل عن العائد المترتب عليها ولذالك فإن هذا المبدأ يمثل شرط أساسي لتوفير أي من تلك الخصائص.[2]

2-2-القابلية للفهم:هي نوعية المعلومات التي تسمح للمستخدمين من فهم المعنى،وما يعزز قابلية الفهم هو عندما تكون المعلومات مصنفة و مفهومة وقدمت بطريقة واضحة وموجزة،ويمكن أيضا زيادة قابلية المقارنة من قابلية الفهم وتجدر الإشارة إلى أن بعض الظواهر الاقتصادية معقدة ولا يمكن فهمها بسهولة،وبطبيعة الحال يمكن أن يكون استبعاد المعلومات حول هذه العناصر في القوائم المالية أن هذه

[1]-عامر محمد سلمان الجنابي،صهباء عبد القادر أحمد،**تأثير تقييم الأصول البيولوجية في الشركات الزراعية على وفق مدخل القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد53/2017 ص338.

[2]- صبحي محمود الخطيب،عمرو عباس العتر،**مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**،دار المطبوعات،جامعة الإسكندرية، 2008 ص41.

المعلومات الواردة في القوائم المالية هي أسهل على الفهم،حيث أن هذه القوائم ستكون غير مكتملة ومن ثم يحتمل أن تكون مضللة.

وفي الواقع البيانات المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معينة عن الأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يقومون بمراجعة وتحليل المعلومات المقدمة بعناية،وفي بعض الأحيان حتى وإن تم الاطلاع جيدا على البيانات الواردة في القوائم المالية ،فإنه يمكن للمستخدمين الاعتماد على مساعدة خارجية لفهم الظواهر الاقتصادية المعقدة.[1]

الجدول رقم(01-01) العلاقة بين القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات[2]

النموذج الخصائص	القيمة العادلة
الملائمة	1-يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل، أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات 2-تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع، وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة ،كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية،فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات . 3-عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذالك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس أثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغير في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.

[1]- سعيدي عبد الحليم ،**محاولة تقييم القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات**،أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ،جامعة محمد خيضر -بسكرة -2015/2014 ص60.

[2]- سيد عبد الفتاح حسن،**تحليل العلاقة بين محاسبة العادلة وممارسة المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية** ،(دراسة حالة)،مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة ،العدد الثاني ،2009 ،عين الشمس، مصر ص517.

الموثوقية	1-يقصد بها المعلومات المحاسبية التي يجب أن توافر فيها ثلاث سمات وهي:القابلية للتحقق،و الصدق والحياد. 2-وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توافرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية . 3_وعلى الجانب الأخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها،وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاث لاعتمادها على التقدير الشخصي.
الثبات	1-يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى،وهذا إذا ثبت أفضليتها و ملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغير وأثره على القوائم المالية . 2-وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات، فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية،وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذالك ،مما يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يحقق خاصية الثبات .
القابلية للمقارنة	1-يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن المؤسسة أخرى مماثلة إلى نفس الفترة المالية أو على نفس المؤسسات لعدد من الفترات المالية. 2-ترتبط خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة مع بعضهما، فهما وجهان لعملة واحدة ، وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذالك تفتقد القابلية للمقارنة،وذالك بسب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول و الخصوم،نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة .

المصدر:سيد عبد الفتاح حسن،**تحليل العلاقة بين محاسبة العادلة وممارسة المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية** ،(دراسة حالة)،مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ،2009،كلية التجارة ،عين الشمس، مصر ص517.

من خلال كل ما سبق، تظهر أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، و خصوصا خاصيتي الملائمة و الموثوقية باعتبارهما من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، حيث توفر خاصية الموثوقية قابلية الاعتماد على المعلومات المقدمة،أما خاصية الملائمة بعكسها للواقع الحالي للمؤسسة

ومسايرة التغيرات الاقتصادية مثل التضخم ، وهذا ما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار.

رابعاً: التعارض بين خصائص المعلومات.

عادة ما يصعب علينا أن نقوم بتحقيق كافة خصائص السابق الإشارة إليها حيث أن توفير بعضها قد يمنع إمكانية توفر البعض الأخر بصورة كافية. فمثلا حتى تتوافر دراجات كبيرة من اكتمال وصحة المعلومات عادة ما نضحي بخاصية وقتية المعلومات وسرعة تقديمها في الوقت المناسب.أو أننا قد نقوم بتجاهل المعلومات التي لا يمكن التأكد من صحتها وبالتالي تؤثر على خاصية الاكتمال (مثال على ذالك عدم إدراج قيمة الأصول البشرية في الميزانية نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى قيمة معقولة لها وبصورة موضوعية تقبل التحقق منها).[1]

المطلب الثاني:أثر استخدام القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية:

إن الحديث عن المعلومات المالية المفيدة في الاستخدام يجرنا إلى الحديث عن المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق أهداف المطلوب منها،و لا تتمثل هذه المواصفات قاعدة أو قانونا إجباريا حسب المعايير الصادرة،ويجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجين الرئيسين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات وهذا الأساس يتعين تحديد محددات و الخصائص تلك النوعية وتحديد أثر إتباع طرق القياس والتقييم على قدرة المتغيرات المالية في التنبؤ بالعائد،وبصفة عامة تحاول معايير المحاسبة الدولية زيادة تلك القدرة .[2]

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة و الموثوقية أساس المفاضلة بين نموذجي التكلفة والقيمة العادلة،ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة فإن نموذج

[1]- صبحي محمود الخطيب،عمرو عباس العتر، المرجع سبق ذكره ص42.

[2]- عائشة شراد، المرجع سبق ذكره ص29.

القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملائمة وقدرا أقل من الموثوقية،خاصة في غياب سوق نشطة ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية ،فإنه يجب الموازنة بينهما ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى ومع ذالك لا يمكن تحت أظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو بالموثوقية بالكامل.

وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تمييز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذالك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في السوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية ،في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة ،على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل .[1]

[1]– فارس بن إيدير، المرجع سبق ذكره ص28.

المطلب الثالث:محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.

لقد شملت القيمة العادلة عدة مجالات و التي تعددت ومن بينها الخاصة بالممتلكات والمعدات و الأصول البيولوجية و الأصول غير الملموسة ...الخ.

أولا: محاسبة القيمة العادلة وفق للمعايير المحاسبية الدولية.

1-وفقا لمعيار المحاسبي الدولي (16):الممتلكات والمصانع والمعدات.[1]

يتيح المعيار 16 للوحدة الاقتصادية أن تختار بين بديلين كسياسة محاسبية لقياس الممتلكات والمعدات بعد القياس الأولي ،فينبغي تطبيق هذه السياسة على كافة هيئات الممتلكات والمصانع والمعدات ،ولكن لا يشترط أن تكون نفس السياسة لجميع الفئات.

حيث أن المعيار الدولي 16 يحتوي على عيب واحد خطير ،لأنه سمح للمؤسسات أن تختار بين نموذجين متناقضين (التكلفة التاريخية والقيمة العادلة)مما وضعه في صراع مباشر مع مفهوم المقارنة بين الوحدات الاقتصادية ففي تطبيق العملي لنموذج التكلفة التاريخية للممتلكات والمصانع والمعدات تكون في هذا النموذج سائدا في القوائم المالية،حيث تظهر الموجودات غير المتداولة في قائمة المركز المالي بعيدة عن الواقع مما يجعل من هذه القائمة قليلة الأهمية والمنفعة لمتخذي القرار،أما في قائمة الدخل فتظهر نفقة اندثار الموجودات طويلة الأجل بأقل من الواقع ويظهر صافي الدخل بأعلى من الواقع.

أما باستخدام نموذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة الذي يستخدم بشكل قليل، فإن القوائم المالية تصبح أقرب للواقع مما يجعلها قابلة للمقارنة مع قوائم مالية لوحدات اقتصادية أخرى وهناك عدة أسباب وراء استخدام الوحدات الاقتصادية لنموذج إعادة التقييم وهي:

-يزيد نموذج إعادة التقييم من الموجودات ورأس المال الخاص،وبالتالي يساهم في تحسين الحالة المالية للوحدة الاقتصادية.

[1] - صفوان قصي عبد الحليم،أسماء عبد الكاظم عبد علي،**إعادة تقييم الممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي 16بالتطبيق على شركة العامة للصناعات الصوفية**،(دراسة حالة)،مستل من رسالة ماجستير، المجلد مجلة المثنى للعلوم الإدارية الاقتصادية (3)العدد06لسنة 2013 - جامعة بغداد- ص17.

-إن فائض إعادة التقييم المفروض على تملك رأس المال لن يكون جزءا من دخل المتاجرة والهدف من التخصيص، و الذي يتضمن القدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

-نموذج إعادة التقييم في الحالة التي تتم فيها إعادة تقييم الموجودات المستهلكة بشكل تصاعدي،تكون تقارير الأرباح أقل من نموذج التكلفة التاريخية وبالتالي تؤدي تكلفة الاندثار العالية إلى دفع أرباح قليلة للمساهمين .

2-وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): المتعلق بالأدوات المالية (العرض).[1]

لقد حدد هذا المعيار ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية في صلب القوائم المالية، وعندما يكون ذالك غير ممكن يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة.

وعليه إن في حالة إمكانية قياس القيمة العادلة يجب الإفصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي:

- الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذالك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.

- أما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناءا على سعر معلن في سوق نشط أو باستخدام طريقة من طرق التقييم.

- أما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها كليا أو جزئيا باستخدام أسلوب تقييم يعتمد على افتراضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.

- إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.

- الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

[1]- إبراهيم عبد موسى السبعري ،زيد عائد مردان,المرجع سبق ذكره ص234 235.

3-المعيار المحاسبي الدولي رقم (38):المتعلق بالأصول غير الملموسة.[1]

هذا المعيار خاص بالأصول غير الملموسة ، ويتضمن تحديدا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار الأصول عند الاعتراف المبدئي للأسعار المدرجة في سوق نشط وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي ،ووفقا لهذا المعيار إذا تم اقتناء أصل غير ملموس مقابل أصل أخر فيتم قياس الأصل المقتنى بقيمته العادلة بشرط توافر سوق نشطة لتقييم تلك الأصول.

4-المعيار المحاسبي الدولي رقم(39): المتعلق بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس).[2]

يهدف معيار المحاسبة الدولية 39 إلى وضع قواعد الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية وبعض العقود المتعلقة ببيع وشراء الأصول غير المالية،ويبين المعيار كيفية تطبيق الأصول والمطلوبات المالية وحتى يتم إلغاء الاعتراف بها والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط أما المتطلبات لعرض معلومات حول الأدوات المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم 32 العرض ،أما المتطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية فقد وردت ضمن معيار المحاسبة الدولي لرقم 07 الافصاحات .

ثانياً:محاسبة القيمة العادلة وفق معايير الإبلاغ المالي.

1-معيار الإبلاغ المالي رقم (7): المتعلق بالأدوات المالية والإفصاح.[3]

يهدف هذا المعيار إلى الطلب من المؤسسات توفير الإفصاحات في قوائمها للمركز المالي للمؤسسة وأدائها.

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأدائها .

- طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها.

- يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و39

[1]- جميل حسن النجار،**اثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**،(دراسة تطبيقية)،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9 ،العدد 03 2013 ص470.

[2]- روحي وجدي عبد الفتاح،**محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**،رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الأوسط 2010 ص10.

[3]- حميدي فله، المرجع سبق ذكره ص 16.

2-معيار الإبلاغ المالي رقم (09):المتعلق بالأدوات المالية.[1]

يعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي،وذالك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية،وقد صدر هذا المعيار في 2009 وأصبح ساري المفعول مع مطلع العام 2013 وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبي الدولي رقم 39.

ووفقا لمعيار الإبلاغ المالي رقم 09 يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات ،أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية،فإنه يتم تقسيم الأصول المالية إلى تصنيفين رئيسين:

1-أصول تقاس بالتكلفة التاريخية المطفأة:وهي القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم، وتستخدم طريقة التكلفة المطفأة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار، وما دون ذالك فيتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

2-أصول تقاس بالقيمة العادلة:حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، والمشتقات، والدين) بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر السنوية ومن هنا فإن تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الأدوات المالية متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما كان وفقا للمعيار المحاسبة الدولي 39.

3-معيار الإبلاغ المالي رقم 13:المتعلق بقياس القيمة العادلة.[2]

إن بعض المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية تسمح للوحدات الاقتصادية بقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات أو الحقوق الملكية الخاصة بها أو الإفصاح عنها وقد تم تعريف متطلبات قياس القيمة العادلة أو الإفصاح عنها ولم يتم تحديد قياس أو هدف إفصاح واضح في العديد من الحالات لأن صياغة المعايير الدولية تمت على مدار عدة سنوات وأن تلك المعايير تضمنت إرشادات محدودة حول كيفية القياس بها من ما أدى إلى التنوع في الممارسة وبناءا على ذالك تم إصدار المعيار 13

[1] - جميل حسن النجار، المرجع سبق ذكره ص 471.

[2] - صفوان قصي عبد الحليم، أسماء عبد الكاظم عبد علي، المرجع سبق ذكره، ص17.

نتيجة جهود مجلس معايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بهدف وضع متطلبات مشتركة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بقياس القيمة العادلة .

وأن المعيار 13 اعتبر أن القيمة العادلة قياسا قائما على السوق وليس على الوحدة الاقتصادية وإن بعض الأصول قد يكون لها معاملات سوق ملحوظة أما ما يخص الأصول والالتزامات الأخرى قد لا يكون لها معاملات سوق ملحوظة ،إلا أن الغرض من قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو تقدير الذي تعتمد عليه المعاملة المنتظمة لنقل الالتزام أو بيع أصل بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس أما عندما يكون السعر غير ملحوظ فإن الوحدة الاقتصادية تقيس القيمة العادلة باستعمال طرق التقييم المختلفة بزيادة استعمال المدخلات القابلة للملاحظة والتخفيض من استعمال المدخلات غير قابلة للملاحظة.

و أن شروط القياس والإفصاح وفق هذا المعيار لا تنطبق على ما يلي:

1- معاملات الدفع بالأسهم ضمن نطاق المعيار الإبلاغ المالي 2 الدفع بالأسهم.

2- عمليات التأجير التي تدخلا ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي 17 عقود الإيجار.

3- القياسات التي لديها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست بالقيم العادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق في المعيار المحاسبي الدولي 02 المخزون أو القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي 36 انخفاض القيمة.

المبحث الثالث:النظام المحاسبي المالي والقيمة العادلة.

بدأ التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث و العمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة بما يحقق كفاءة و موثوقية البيانات المالية المنشورة ،لكن مع ذالك لم تكن الدولة الجزائرية بمعزل عن هذه التصورات فعملت على مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة المحاسبة و المضي قدما للنهوض باقتصادها من خلال الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها ومن بينها إقرار النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11/07و التنظيمات المرتبطة به .

المطلب الأول:الإطار النظري للنظام المحاسبي والمالي.

إن لأي بيئة اقتصادية لها نظام خاص يتماشى مع متطلباتها فهو الذي يضع لها ظوابط من أجل تسهيل العمليات فيما بين المؤسسات وحتى الإدارات الحكومية.

أولا:مفهوم النظام المحاسبي والمالي.

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم11/07،وحسب المادة رقم 03 من هذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية،وتصنيفها،وتقييمها،وتسجيلها،وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة،ونجا عتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية".[1]

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي والمالي:[2]

يتميز النظام المحاسبي والمالي بأربعة إستحداثات أساسية جديدة وهي:

– اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح بسير مع القاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم11/07 المتضمن النظام المحاسبي والمالي، الجريدة الرسمية**، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، المادة رقم03 ص03.

[2] – فارس بن ايدير، المرجع سبق ذكره ص 31.

– إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي وللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

– التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

– إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

ثالثا: مجال تطبيق النظام المحاسبي والمالي.[1]

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية، يمكن أن يكون(خاضع للقانون التجاري،أو يمثل التعاونيات ومختلف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية) ويكون استعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي من طرف :المسيرين ،أعضاء الإدارة ،مقدمي رؤوس الأموال (الملاك و المساهمين و البنوك وغيرها)،الإدارة وغيرها من المؤسسات مع سلطات الرقابة والسيطرة (إدارة الضرائب)، الشركاء الآخرين في المؤسسة مثل شركات التأمين والموردين ...الخ.

وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

– التعاونيات.

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية،إذا كانو يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

– وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

–كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

[1]– سعيدي عبد الحليم، المرجع سبق ذكره ص 115.

المطلب الثاني:خصائص ومميزات البيئة المحاسبية الجزائرية.

لقد وجدت الكثير من الصعوبات بتبني النظام المحاسبي والمالي الصيغة التي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذه الصعوبات ناتجة عن الخصائص البيئة المحاسبية والمالية في الجزائر والمتمثلة في الجوانب التالية:

1- عدم وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة والفعالية لتطوير العمل المحاسبي الدولي لتسهيل عملية تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة،مما يستوجب الاعتماد على النظام المحاسبي المالي القيام بإصلاحات معمقة على النظام المالي الجزائري.

2- نقص في الإمكانيات خاصة البشرية منها وتأهيلها العلمي والعملي ،وعدم استعداد نسبة كبيرة من المؤسسات للعمل بالنظام المحاسبي المالي المستمدة نصوصها من معايير المحاسبية الدولية،نتيجة للنقائص الملحوظة في الجانب التكويني ودراسة هذا النظام قبل العمل به.

3- عدم وجود إجراءات صريحة وواضحة للقيام بتغيرات على محتويات القانون التجاري والقانون الضريبي تساير كل منهما ما هو معمول بهي النظام المحاسبي المالي المستمد مضامينه من معايير المحاسبة الدولية،كتسجيل قروض الإيجار التمويلي في التثبيتات و إدراج مبلغ قسط الاهتلاك المتعلقة بالأصل التي تم استئجاره ضمن أعباء الدورة،كما هو معمول به في مضامين النظام المحاسبي المالي.

4- عدم الإسراع في تطوير مضامين التعليم المحاسبي وتوحيده في مختلف أنماط مستويات التكوين و التعليم.

5- عوائق كثيرة تواجه القائمين بعملية خاصة في حالة تحديد القيمة العادلة للتثبيتات المادية،لأن تحديدها يتطلب توافر سوق تنافسي تتوفر فيه حظوظ متساوية لكل من البائع والمشتري في التمكن من الحصول على المعلومات الكافية،وهذا الأمر غير متوفر على مستوى أسواق التثبيتات المادية كسوق العقارات في الجزائر الذي تتحكم فيه المنافسة الاحتكارية بحيث يكون البائع فيه هو الذي يحدد القيمة السوقية دون غيره.

6- عدم وجود نظام معلوماتي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني،ويتميز بشفافية إحصاء المعلومات وشموليتها.

وهناك بعض العقبات الأخرى المتعلقة بالجانب الضريبي و القانون التجاري متمثلة في :

أ- تحفظ المديرية للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها حسب رأيهم تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل كبير،خاصة أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة تضخم،وعليه فإن مصالح الضرائب لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها (حساب الاهتلاكات انطلاقا من القيمة

الأصلية التاريخية وبمعدلات اهتلاك مقننة)،أضف إلى ذالك لا تعترف بحساب الاهتلاكات التي تعود ملكيتها إلى المؤسسة وإنما تم اقتناؤها في إطار قرض الإيجار.

ب- القانون التجاري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاث أرباع من رأسمالها أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها ،في حين أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم،وهذا الفرق يتغير من وقت لأخر،فالأهم ألا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس المال الاجتماعي.

المطلب الثالث:القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية.

تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية "، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها : "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية ".[1]

والملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، وتشير التعاريف السابقة إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

[1]- محمد زرقون،فارس بن ايدير، المرجع سبق ذكره،ص 07.

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية[1]

1.صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية : إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية،

2. تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية،

3.غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة : إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم و السندات و مشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد و عميق على النظام المالي للجزائر.

4.غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني: إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الوقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

[1]- فارس بن إيدير، المرجع نفسه، ص 07

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق غلى محاسبة القيمة العادلة التي أنشأت تصحيحا للاختلالات التي صاحبت استخدام منهج التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي في ظل ظروف التضخم،فتبنيها كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية و مالية مفيدة و مطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف،القياس و العرض و الإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية و مالية ذات خصائص نوعية.و المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية و قد خلصنا في هذا الفصل إلى أن العلاقة بين القيمة العادلة و المعلومة المحاسبية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة و موثوقية المعلومة المحاسبية و المالية، أي أن القيمة العادلة تقوم بالتكامل مع المعلومة المحاسبية و المالية لتحقيق خصائصها النوعية و إضفاء الجودة عليها،و كل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و المالية.

الفصل الثاني

القيمة العادلة و مؤشرات الأداء المالي

تمهيد.

لاشك أن المؤسسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق مميزات و خصائص النمو و التوسع و الاستمرارية و البقاء ضمن المحيط الاقتصادي،و كذا مواكبة و مواجهة المنافسة الشديدة، وذلك من خلال تحسين مركزها المالي الذي يتأتى بدوره من تحسين أدائها المالي و على هذا الأساس فإن القرارات المالية تعتبر من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة.و حتى تتمكن المؤسسة من بلوغ هذا الهدف المنشود يجب عليها القيام بعملية تقييم للأداء المالي لها هذا الأخير يسمح للمؤسسة باستخدام مواردها بشكل أمثل و يمكن من إعداد خطط مستقبلية. ومن هنا تتجلى الأهمية الكبيرة لعملية تحليل مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة و سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الموضوع من خلال إبراز أهمية هذه المؤشرات بصفة عامة و مدى تأثرها بمنهج القياس المتبع محل الدراسة ألا و هو نموذج القيمة العادلة و ذلك تكملة و ربطا لما رأيناه في الفصل الأول من الدراسة.

المبحث الأول:الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التفصيل في الموضوع الأداء و كيفية قياسه و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وهذا بناءاً على مختلف الجوانب النظرية التي ستعرض في هذا المبحث.

المطلب الأول:ماهية الأداء المالي.

مما لاشك فيه أن معرفة أي مؤسسة و حالتها المالية يجب عليها القيام بتحليل أدائها المالي ومن ثم معرفة نقاط القوة والعمل على تحسينها ومعرفة نقاط الضعف وإكتشاف مسبباتها .

أولا:مفهوم الأداء المالي.

لقد تعددت التعاريف و المعاني لمصطلح الأداء المالي وذالك من خلال وجوهات النظر وحتى من خلال نطاق التعريف .

يعد الأداء المالي من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكية الجهد الهادف، وهو مقترح فصل وتمييز العمل الجيد عن العمل السيئ،وذالك لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات أثار ضارة بأرباح الشركات أو قد تكون أساسية لبقائها و إستمراريتها.[1]

ويرى البعض الأخر بأن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة.[2]

كما يعرف أيضا:يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف،ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة

1- حاضر صباح شعير و آخرون ،**أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في السوق العراق المالي** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد 04 ،العدد 40، العراق 2017 ص207.

2- دادن عبد الغني،**قراءة في الأداء المالي و القيمة من منظور المحاكاة المالية** ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،9/8مارس 2005 ص304.

التي تمارسها الشركة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]

ومما سبق فإن الأداء المالي:[2]

– أداة تحفيز لأتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم و النجاح عن غيرها .

– أداة لتدارك الثغرات و المشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض ومشكل العسر المالي و النقدي وبذالك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

– أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل مسابقتها.

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محددة وفترة معينة.

ثانيا:أهمية الأداء المالي.

عادة ما يحتاج المدراء إلى قياس الأداء لبيان ما هو الأداء بمرور الوقت و المساعدة في التنبؤ باستمرار،وأن المقاييس تستخدم باستمرار في تقييم الأداء المالي و التنبؤ في نجاح قيادة الشركة وتركيز رؤية المدراء على ما يحدث أو ما سوف يحدث وفي هذا الصدد يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي :[3]

1- يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة و الفعالية من ثم فهو أشمل من كل منهما في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية بمواصلة البقاء و الاستمرار بالعمل.

[1]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010 ص45.

[2]– السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002 ص37.

[3]– زيد عائد مردان،إبراهيم عبد موسى السبعري،**القيمة العادلة و تأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،السنة الثامنة ، العدد 25، الكوفة ،ص ص235 236.

2- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات مستند على حقائق عملية و موضوعية فضلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.

3- يكشف عن مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تدقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الهدر و الضياع في الوقت و الجهد و المال مما يعود على الاقتصاد و المجتمع بالفائدة.

4- توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الإستراتيجي ضمن أُطر البيئة التي تعمل فيها، ومن ثم تحدد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الإستراتيجي.

5- يساعد نظام تقييم الأداء المالي التأكد من توفر السيولة و قياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار و التمويل وما يصاحبهما من مخاطر بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للشركة على أساس أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة الشركة الحالية و المحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس و التصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار.

المطلب الثاني:قياس الأداء المالي.

أولا: تعريف القياس.

القياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة.إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية:القياس، المقارنة، تصحيح الانحرافات

و قياس الأداء لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة إذا استلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له.[1]

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، (دراسة حالة)، مذكرة الماجستير، جامعة محمد خيض بسكرة، 2001 /2002 ص26.

ثانيا:أهداف قياس الأداء المالي.

إن الغرض الأساسي من قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو توفير المدخلات الدقيقة لعملية التقييم ،وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة بما يخدم الأهداف المسطرة ،ويندرج ضمن هذا الهدف الأساسي جملة من الأهداف الجزئية التي تنصب في مجملها نحوه ،حيث يتمثل أهمها في:[1]

– إن الهدف من عملية قياس الأداء المالي المساهمة بشكل فعال في صياغة التقارير المتعلقة بإجراء العمل و البرامج،من خلال تبيان مختلف الإيجابيات التي لابد وأن يركز عليها،وكذا الانحرافات التي لابد واتخاذ الإجراءات الملائمة لتصحيحها.

– تركيز الاهتمام على ما هو واجب إنجازه من توفير الموارد والطاقات،بإضافة إلى كونه يشكل تغذية عكسية فيما يتعلق بالمسار نحو الأهداف، فهو بذلك يبرز مختلف الفجوات بين النتائج و الأهداف مما يسهل عملية تعديلها،وهذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة.

– يؤدي قياس الأداء المالي بطبيعة الحال إلى تحسينات ملحوظة على مختلف المستويات من إنتاج،وخدمات، وتسويق،....الخ، من خلال جمع المعلومات المالية لمختلف المصالح ومعالجتها.

– الحصول على تبريرات لمختلف التكاليف.

– التحسين في الأداء المالي،فمن خلال معرفة المؤسسة لواقع أدائها المالي بعد القيام بعملية قياسه، فإنه من السهل عليها أن تقوم بالتحسينات الممكنة للأداء المالي المستقبلي.

ثالثاً:طريقة قياس الأداء المالي.[2]

لقياس الأداء المالي لأي شركة يتم تصنيف النسب المالية إلى ثلاث مجموعات:الأولى متعلقة بنسب الربحية، والثانية متعلقة بنسب الأداء،و الثالثة متعلقة بنسب المديونية و السيولة،وهي بمجموعها تكون قيمة الأداء المالي الذي يحدد بالصيغة التالية:

[1]– وائل محمد صبحي، إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، عمان، 2009 ص ص 70 – 72.

[2]– محمود جلال أحمد،طلال الكسار،**استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)**،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،جامعة الزرقاء الخاصة،2009،ص 16.

الأداء المالي=معدل نسب الربحية +معدل نسب الأداء +معدل نسبة المديونية و السيولة.

ويتم إيجاد معادلة الخط المستقيم بقيمة الأداء المالي باعتماد طريقة تحليل العوامل، بالرجوع إلى عدة نماذج إحصائية من بينها الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية وبالخطوات التالية: SPSS

1- احتساب القيمة الفعلية للنسب المالية المختارة.

2- إيجاد الارتباط بين هذه النسب .

3- تحديد العوامل غير المتعاقبة للمصفوفة (عدد هذه العوامل يساوي النسب المالية المختارة).

4- مرحلة التعاقب للعوامل حيث يتفق الباحثون على أن العوامل غير المتعاقبة و بالتالي لا تمثل عوامل بناء مفيدة، يتم تحويل العوامل غير المتعاقبة إلى عوامل متعاقبة ذات نفع أكبر باستخدام برنامج رياضي يتم تحويل العوامل إلى عدد محدد قابل للاحتساب.

5_ وعلى ضوء ذالك يتم تحديد معادلة احتساب القيمة النهائية للأداء المالي كما يلي:

$$FP(Y)=C_1R_1+C_2R_2+C_3R_3+\ldots\ldots\ldots\ldots+C_nR_n+C$$

حيث أن:

Y=الأداء المالي للشركات.

C_1=وزن النسبة الأولى المحتسب.

R_1=النسبة الأولى.

N=عدد النسب.

C=مقدار ثابت.

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي وأهميته بالنسبة للمؤسسة.

تقوم معظم المؤسسات بتقييم أدائها وهذا من خلال معرفة قدرتها على بلوغ الأهداف المسطرة ومقارنتها مع النتائج المحققة.

أولا:تعريف تقييم الأداء.

إن عملية تقييم الأداء تسعى من ورائها الإدارة إلى تحديد العناصر التي لديها وشكل أدائها وهو وسيلة فعالة للحصول على بيانات من شأنها أن تساعد على تحليل و فهم العمليات المتعلقة بالمؤسسة.

و عليه يعرف بأنه:تقدير حكم ذو قيمة حول تسير الموارد الطبيعية و المادية و المالية، أي قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و الحكم على درجة الكفاءة.[1]

و أيضاً: هو تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحدد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة للأسباب التالية:

1- تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية .

2- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة يسمح بالحكم على الكفاءة .[2]

ثانيا:أهمية الأداء المالي.

يعد تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للوحدات الاقتصادية لكونه يتجه إلى حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجها وتبرز أهمية تقييم الأداء في الجوانب التالية:[3]

---

[1]- السعيد جمعة فرحات، المرجع سبق ذكره ص39.

[2]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ، الرياض، 2000 ص38.

[3]- مشغل جهز المطيري،**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترولية الكويتية**،رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011/2010،ص ص14 إلى 15.

1- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها،كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لأغراض التخطيط و الرقابة لاتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج الشركة .

2- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج و التسويق و التمويل و الأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفورات الاقتصادية وتلاقي الفقد و الضياع الاقتصادي و الإسراف المالي.

3- على مستوى العمليات يؤدي تقييم إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية و الوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج و التوصل إلى خصائص النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على إدارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل،وأثرها على كيفية الإنتاج بعوامل الإنتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول إلى الإجراءات العلاجية ، اللازمة لتلاقي القصور في الأداء و العمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل .

4- على مستوى الأفراد فإن تقييم الأداء يؤدي إلى خلق مناخ الثقة و التعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم و النهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقتهم الكامنة،و توظيف طموحا تهم بأساليب تؤهلهم للتقدم وتحديد تكاليف العمل الإنساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم باتجاه تطوير أنفسهم،وتعزيز حالة الشعور بالمسؤولية من خلال توليد القناعات الكاملة من أن الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة ستقع تحت عملية التقييم.

5- على مستوى التسويق فإن تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح ومستوى الاحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفها مؤشرين للمنافسة و التأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي و السعري ، ذلك لأن الكفاءة التسويقية بشطريها التشغيلي و السعري هي معيار لقوة الشركة ومتانة اقتصادياتها.

6- على المستوى المالي، فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر،بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم

القيمة الحالية للمؤسسة ،باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية ،وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار .

ثالثا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية الأداء المالي في خمسة مراحل والتي هي كالأتي:

1-جمع المعلومات الضرورية:حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات و التقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المؤسسة،حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج و الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية ،المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين ،إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة و البيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في نفس القطاع أو في الاقتصاد الوطني ككل،أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات .[1]

2-تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الإحصائية:للوقوف على مدى دقتها و صلاحيتها لحساب المعايير و النسب المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء ،يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات .

3-إجراء عملية التقييم:باستخدام المعايير و النسب الملائمة لنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة ،أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4-اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخطط لها، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها و بتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .[2]

5-تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:إن تحديد المسؤولية و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات

[1]- حمدي فله، المرجع سبق ذكره ص 124.

[2]- مجيد الكرخي،**تقويم الأداء** ،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان، الأردن،2007 ص 39.

التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة و الرقابة.[1]

رابعاً:خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية الأداء المالي بالخطوات التالية:[2]

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.

[1]- حمدي فله، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2]- مُحَّد محمود الخطيب، المرجع سبق ذكره، ص ص51 52.

المبحث الثاني:المؤشرات المالية و القيمة العادلة.

انطلاقا من الحقائق السابقة تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق و الدقة و الموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

المطلب الأول:مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

بما أن المؤسسات عبارة عن كيان اقتصادي فلابد لها أن تكون لها علاقة مع أطراف خارجية وهذا حتى يكون هناك تأثير وتأثر.

أولاً:المصادر الخارجية.

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي التي تتأثر به و تؤثر فيه وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

1-المعلومات العامة.

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية في فترة زمنية.وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها.[1]

2-المعلومات القطاعية.

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية،فمثلا يجمع مراكز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

[1]- عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية:النقابات المهنية،النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع الأنترنت ...الخ.

لكن هذا النوع من المعلومات تظل غائبة في معظم الدول النامية كالجزائر، و بالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جداً.[1]

ثانياً–المعلومات الداخلية.

و هي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة وتكون لها علاقة مع المحيط الخارجي باعتبار أن المؤسسة مؤثرة فيه وتتأثر به.

1–الميزانية.

ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات (المادية و المعنوية)،و تليها المخزونات (بضائع،موادأولية،منتجات تامة ...)، وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقق كالعملاء ، أوراق القبض،سندات المساهمة،و الأموال الجاهزة كالبنك و الصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها ،أي ابتداءاً من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جداً لإعادتها إلى أصحابها ،إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال فنجد، الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة و المتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة .

و تكمن قيمة الميزانية المالية في المؤسسة باعتبارها وسيلة كمية و قانونية تظهر الالتزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى.[2]

2–جدول حساب النتائج.

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع ....) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع الرئيسية وفق الأتي:

[1]– إلياس بن ساسي، **التسيير المالي و الإدارة المالية**،دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،2006 ص 50.

[2]–عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص40.

-إنتاج السنة المالية:يتمثل إنتاج السنة المالية في مجموع كافة أصناف السلع و الخدمات المنتجة و المباعة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من المبيعات و المنتجات الملحقة،تغيرات المخزون و المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانة الاستغلال.

-استهلاك السنة المالية:يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة، من مشتريات السلع و الخدمات ،الخدمات الخارجية و إستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

-القيمة المضافة:وهي رصيد الثروة الحقيقية التي حققتها المؤسسة من خلال نشاطها مهما كان نوعها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، تتمثل في الفرق بين إنتاج و استهلاك السنة المالية.كما تعتبر مقياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الخاصة.

-الفائض الإجمالي للاستغلال:يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة من جهة وأعباء العمال، الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة (دون الضرائب على الأرباح) من جهة أخرى، و بالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية و السياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذالك مؤشراً دقيقاً يسمح بقياس أداء المؤسسة .

-النتيجة العملياتية:وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية ، أي عملية التموين، الإنتاج و البيع يتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الخام للاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى وكذا المخصصات الاهتلاكات و المؤونات واسترجاع عن الخسائر القيمة و المؤونات.

-النتيجة المالية:تتحقق من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية.

-النتيجة الجارية قبل الضرائب:يتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية، و ذالك بإضافة النتيجة المالية ،ويمثل النتيجة العادية المحققة من الأنشطة العادية.

-النتيجة الاستثنائية:هي الفرق الصافي للمنتجات و الأعباء الاستثنائية، يتم حسابها انطلاقا من المنتجات و الأعباء الناتجة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة، وتمثل طابعا استثنائياً مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية و النتيجة غير المتوقعة.

–النتيجة الصافية للسنة المالية:تتمثل في الفرق بيم مجموع النواتج ومجموع الأعباء للسنة المالية المعنية،يتم حسابها من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح و الضرائب المؤجلة، وتضاف عليها النتيجة الاستثنائية ، وتشكل النتيجة الصافية المقياس المحاسبي للربح المحاسبي الموزع على المساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي للمؤسسة.[1]

3– الملاحق.

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة ،هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج ،فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجبة إليها الميزانية وجدول حسابات النتائج من الفهم الجيد لها،وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

المعلومات المكملة أو الرقمية الموجبة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ، المعلومات غير المرقمة تتمثل في التعليقات الموجبة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.[2]

المطلب الثاني:استخدام المؤشرات المالية في الأداء المالي.

بالرغم من تعدد تعدد طرق تقييم الأداء إلا أن معظم المؤسسات تعتمد على طرق وتتخلى عن الطرق الأخرى.

مؤشرات تقييم الأداء المالي.

يعتمد تقييم الأداء على مجموعة كبيرة جداً من المؤشرات و المعايير المالية لفهم البيانات المالية والتي يمكن إدراجها تحت عناوين عديدة منها ما يتعلق بالربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي والتوزيعات،وضمن كل عنوان من هذه العناوين هناك العديد من المؤشرات المالية التي تلعب دوراً توعوياً وهاما لمستخدمي البيانات المالية.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة المالية،**القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها**، الجريدة الرسمية ، العدد25،19مارس 2009، المادة 230 الفقرة 1 ،2، 7.

[2]– حمدي فله، مرجع سبق ذكره ص 128.

أولاً:تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات من مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة في إدارة الأصول و الخصوم،ومن الضروري التأكيد على أن هذه النسب هي ليست الغاية من التحليل المالي ،وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح و الأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام.[1]

1-نسب السيولة.

تهدف مجموعة نسب السيولة إلى تحليل وتقسيم مركز رأس المال و التعرف على درجة تداول عناصره بهدف الحكم على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية ومن الجدير بالملاحظة أنه يجب دفع الالتزامات الجارية من الأصول النقدية وشبه النقدية الاستثمارات المؤقتة، وكذالك من التدفق العادي للنقدية الناتج من المبيعات النقدية وتحصيل الذمم.و على ذالك يكون من الضروري على الإدارة المشروع الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة ذالك أن تحصيل الذمم و تحويل المخزون السلعي إلى نقدية يتطلب فترة زمنية. [2]

الجدول رقم(02-02): يبين بسب السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية /الخصوم الجارية*100	أكبر من الواحد	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية وتعكس مستوى رأس المال العامل،ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة	الأصول الجارية-	تتراوح بين 30 %و 50%	تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون

[1]- عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوني كريم،**مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي** ،(دراسة حالة)، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، الجزائر ص 14.

[2]- سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي مدخل في التحليل المالي**، مركز الإسكندرية، 2006 ص 229.

	المخزون/الخصوم الجارية*100		إعتبار المخزون.
نسبة السيولة السريعة (الفورية)	القيم الجاهزة /الخصوم الجارية *100	تتراوح مابين 25%و 35 %	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.

المصدر: حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل 2016/2015 ص23 بتصرف.

بالنسبة للسيولة العامة إذا كانت :[1]

-إذا كانت نسبة السيولة العامة أكبر من 1:معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، و بالتالي يمُكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة بمعنى آخر أنها قادرة على الوفاء.

-إذا كانت السيولة العامة أقل من 1:معناه أن المؤسسة في وضعية حرجة، عليها أن تزيد من قيمة الأصول المتداولة أو تخفض من الديون قصيرة الأجل.

2-نسب التمويل:الهدف منها اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة و نبين ذالك في الجدول التالي:

[1]-حمدي فله، مرجع سبق ذكره ص140.

الجدول رقم(03-02) :نسب التمويل.

النسبة	العلاقة	التعليق
التمويل الذاتي	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	تقيس مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة،منها يمكن استنتاج وجود رأس المال عامل أم لا ،جدها الأدنى هو 1 و المتوسط 1.2.
التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	تعني قدرة أموال المساهمين على تغطية الأصول الثابتة،تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل.
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الديون	تقيس مدى الاستقلالية عن الدائنين، القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5.
التمويل الخارجي	مجموع الديون /مجموع الأصول	تبين قدرة تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية (ديون)، فكلما كانت صغيرة كانت الأموال الدائنين مضمونة.

المصدر: على مبارك لسلوس،**التسيير المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،الجزائر 2004 ص45 بتصرف .

3-نسب النشاط:

و هي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة.

هي النسب التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد لديه، وتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و نسب الأصول الثابتة وغيرها.[1]

الجدول رقم(04-02) :نسب النشاط.

النسبة	العلاقة	التعليق
دوران المخزون	متوسط مخزون السلع *360 تكلفة (السلع المشتراة)	تقيس لنا هذه النسبة مدى تصريف المخزونات باختلاف أنواعها (سلع،مواد أولية،منتجات تامة الصنع ....).
دوران الزبائن	الزبائن +أوراق القبض*360 رقم أعمال	تعطي مدة ممنوحة للزبائن للتسديد،وعادة لا يجب أن تزيد عن سنة ويجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة الموردين.
دوران الموردين	الموردين +أوراق الدفع*360 المشتريات	تبين المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد،وعادة تكون سنة،إلا أنه على المؤسسة أن ترفع من هذه المدة بالمقارنة مع مدة الزبائن .

المصدر: مبارك لسلوس، **التسيير المالي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،2004 ،ص51 52 بتصرف.

4-نسب الربحية.

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة

[1] - محمد صالح الحناوي،**الإدارة المالية و التمويل**، الجامعة الإسكندرية، 2000 ص76.

بحوزتها بكفاية.و تدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات و بالتالي زيادة في الأرباح.[1]

الجدول رقم(05-02): نسب الربحية.

النسبة	العلاقة	التعليق
ربحية الأصول	النتيجة الإجمالية *100 مجموع الأصول	تقيس هذه النسبة ما استخدام من الأصول للحصول على النتيجة، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من النتيجة الإجمالية، وتبين مردودية الأصول المستخدمة.
ربحية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية *100 الأموال الخاصة	تقيس مردودية الأموال الخاصة، وهي نتيجة متحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، وكلما كانت النسبة مرتفعة دل ذالك على كفاءة استغلال أموال المؤسسة.
ربحية النشاط	النتيجة الاجمالية*100 رقم الأعمال	تمثل نسبة مردودية رقم الأعمال، وهي تقيس نشاط المؤسسة وتبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء.

المصدر: مبارك لسلوس ، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره ص ص51 52 بتصرف.

ثانيا: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

1 - رأس المال العامل.

1-1-مفهوم رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذالك بتاريخ معين. و هو يتمثل في ذالك الجزء من

[1]- مصطفى فهمي الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله، الطبعة الأولى، 2008 ص 41.

الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أو هو ذالك الجزء من الأصول الجارية غير الممول بالخصوم الجارية.

وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير ، و بالتالي يتمثل في كون المؤسسة قد خصصت أصولاً متداولة إضافية ضماناً للتغطية الكلية للديون قصيرة الأجل ، فإذا عجزت بعض المخزونات أو الحقوق في التحول إلى سيولة مقارنة بما يقابلها من ديون قصيرة الأجل ، تكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لاستدراك العجز في السيولة.

ويحسب في الأجل الطويل بالعلاقة التالية:

ر م ع =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة .

أما في الأجل القصير فيكون كالأتي:

ر م ع =الأصول المتداولة –الديون قصيرة الأجل .

حتى وإن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر:

بالزيادة:-زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل.

-التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية .

بالنقصان:-اقتناء أصول إنتاجية جديدة.

-تسديد القروض طويلة الأجل.

-نقصان قيمة الأموال الخاصة.[1]

[1]- مبارك لسلوس ، المرجع سبق ذكره، ص ص 31 32 .

1-2-**أنواع رأس المال العامل:** يمكن تقسيم رأس المال إلى أربعة أنواع:[1]

أ- **رأس المال العامل الإجمالي:**هو مجموع الأصول الجارية لذالك يرى بعض المحللون الماليون أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك يؤدي إلى نفس المعنى.

ب- **رأس المال الصافي:**هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية وهو ر ع م الذي رأيناه سابقاً.

ج- **رأس المال العامل الخاص:** هو ذالك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول الثابتة أي أن:

ر م ع الخاص =الأموال الخاصة –الأصول الثابتة.

د- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو ذالك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية أي أن:ر م ع الأجنبي =ر م ع الصافي –ر م ع الخاص

1-3-حالات المختلفة لرأس المال العامل:يمكن أن يكون رأس المال العامل موجباً أو سالباً أو معدوماً إن رأس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على مدى القصير، ولا يمكن له أن يقيس لنا وضعية السيولة على المدى المتوسط و الطويل، هذه الخيرة تهتم بها البنوك المقرضة التي لها علاقات دائمة مع المؤسسة، خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.

أ-ر م ع=0 الأصول الجارية = الخصوم الجارية توازن مالي أدنى- المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة – يجب الزيادة في رأس المال العامل.

ب-ر م ع موجب وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها ، إلا أن هذا لا يحمي المؤسسة من مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات في دورة الاستغلال.

[1]- حياة نجار، المرجع سبق ذكره ص19.

ج- ر م ع سالب عدم قدرة المؤسسة بالتزاماتها تجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول بالديون قصيرة الأجل، وهذا ليس توظيفا عقلانياً لأموال المؤسسة. [1]

2- احتياجات رأس المال العامل.

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال ، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال ، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون قصيرة الجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد و بالتالي لم تصبح مورداً مالياً قابلا للاستخدام وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العام=(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(الديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية).

ومنه يمكن تقسيم الاحتياجات إلى قسمين: [2]

1-**احتياجات رأس المال العامل للاستغلال**:والذي يحسب بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال ويُعبر عن التوازن المالي على مستوى عناصر الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال=الأصول المتداولة للاستغلال -الخصوم قصيرة الأجل للاستغلال.

2-**احتياجات رأس المال خارج الاستغلال**:والذي يُحسب بإجراء الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال و الموارد خارج الاستغلال ويُعبر عن التوازن المالي خارج النشاط الرئيسي للمؤسسة

[1]- حياة نجار، المرجع سبق ذكره ص ص 19 20.

[2]- الياس بن ساسي،يوسف قريشي،**التسيير المالي**،وائل للنشر،الطبعة02، الجزء 02، 2011، الجزائر ص 61.

احتياجات رأس المال خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال –الخصوم قصيرة الأجل خارج الاستغلال.

3– الخزينة.

يمكن تعريفها على أنها مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ خلال دورة الاستغلال ويمكن حسابها كما يلي:

الخزينة= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية .

أو

الخزينة =رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل .

إذن فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذالك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها وتأخذ ثلاث حالات:

أ–خزينة موجبة:وهذا يعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل ، وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة،ولكن كلما كان الفرق كبيراً دل هذا على وجود سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة سلباً أن لم تستغل استثمارات جديدة.

ب–خزينة سالبة : وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم وجود توازن مالي في المؤسسة، وهذا ما يستدعي المؤسسة إلى الاقتراض ومنه تحمل تكاليف ، أو الرفع من قيمة رأس المال العامل وهذا بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

ج–خزينة معدومة:وتعني أن رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل متساويين، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.[1]

[1]- حمدي فله، المرجع سبق ذكره ص ص 136 137.

ثالثاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات اليسر المالي.

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل.[1]

أ–نسبة تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية الفوائد =النتيجة قبل الفوائد و الضرائب /مصروف الفائدة

إذا كانت النسبة أكبر من 1: دل هذا على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها.

إذا كانت النسبة أقل من 1:دل هذا على عجز المؤسسة عن تسديد قروضها، فهذه النسبة تعتبر مؤشر لمدى الأمان الموجود لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم.

ب–نسبة التغطية لخدمة الديون طويلة الأجل:تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادلة للمؤسسة على مواجهة أقساط القروض الطويلة الأجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة خدمة الدين ط.أ =(صافي الربح +الإهتلاكات و المؤونات)/القسط الواجب تسديده من الدين ط. أ

القسط الواجب تسديده هو قسط السنة التي تلي سنة التدفق،لكي تتمكن المؤسسة من تسديد أقساط ديونها يجب أن تكون النسبة أكبر من 1، كلما زادت دلت على قدرة المؤسسة أكثر على مواجهة التزاماتها الطويلة.

ج– نسبة التغطية الشاملة: في الواقع تلتزم المؤسسة بدفع أقساط الديون طويلة الأجل وبعض العناصر لذالك فهي بحاجة إلى مؤشر شامل للحكم على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الكلية وهو مؤشر التغطية الشاملة و تحسب بالعلاقة التالية:

[1]– حمدي فله، المرجع نفسه ص143.

نسبة التغطية الشاملة =الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة /الالتزامات الثابتة.

=(صافي الربح +الضريبة +الفوائد+الاهتلاكات +أقساط التمويل الإيجاري)/(الفائدة+أقساط التمويل الإيجاري)+(أرباح الأسهم الممتازة)/ 1(–نسبة الضريبة +أقساط الدين).

المطلب الثالث:أثر القيمة العادلة على المؤشرات المالية.

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لابد لها من أن تتمتع بقدر من الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم فقد اهتمت العديد من الجهات المهنية بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية علماً أن أي قرار لا يمكن له أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به. وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي.

إن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها و ملائمتها للمستخدم ، وفي كثير من الأحيان يتم اتخاذ قرارات بناءاً على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية، و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها ، والمعلومات التي تقارن بها . لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء وذالك لعدم الأخذ بنظر الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشأة ومركز الأداء الخاص بها .

إن للتغير في مستويات الأسعار تأثيراً مباشراً ومهماً على مؤشرات المالية حيث يؤدي إلى صعوبة احتساب المؤشرات المالية وذالك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة و لابد بالطبع إدراج تلك الأصول في الميزانية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها ونتيجة لذالك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة.[1]

وإن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مظللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الاقتصادية ،هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها ، و بالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الاقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية ، أما مبدأ التكلفة

[1]– ابراهيم عبد موسى السبعري ,زيد عائد مردان ،المرجع سبق ذكره، ص229.

التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات و المطلوبات، هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلاً الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلاً تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات و مطلوبات الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية ، فإن المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة وبيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو التجانس مما يفقدها الموضوعية و المصداقية ولاسيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي الجامح.

لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات المالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض و الإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر و تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة و استنباط توقعاتهم المستقبلية.[1]

[1]- المرجع نفسه ص 229.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الأداء المالي و الذي أصبح يمثل محورا أساسيا و فعالا لنمو و استمرارية المؤسسة،لذا أوجب تقييمه، و لهذا الغرض تستخدم عدة مؤشرات، نسب مالية مؤشرات التوازن المالي....و تعتبر هذه المؤشرات أداة للرقابة و تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و أيضا وسيلة لإظهار الانحرافات و بيان أسبابها و تفسيرها.

و يمكن قياس المؤشرات المالية انطلاقا من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المعبر عنه بواسطة ميزانيات مالية و محاسبية، و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها و المعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء المالي بعكس المعلومات التي تعد وفق القيمة العادلة التي تكون أكثر مصداقية و معبرة عن الواقع.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية: تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد.

تكملة للجانب النظري من الدراسة و الذي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على القيمة العادلة كمنهاج قياس لعناصر القوائم المالية وإظهار الإضافة التي جاءت بها كنموذج للقياس ،كما تطرقنا إلى مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في الفصل الثاني في محاولة لربط تأثير استخدام هذا النموذج على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، أما في هذا الفصل التطبيقي فسنقوم بدراسة ميدانية من خلال استبيان تم.تقسيمه وفق متطلبات الدراسة إلى 03 ثلاثة محاور.

المبحث الأول:مراحل إعداد استمارة استبيان الدراسة.

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، إتجهنا للاعتماد على الاستبيان وذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين لما له من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لهل الاستبيان ،وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيداً لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان.

جاءت أسئلة هذا الاستبيان بصفة بسيطة وواضحة حيث حاول فيها الباحث الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستوجبين، وقد تضمن استبيان الدراسة قسمين:

يتضمن القسم الأول أسئلة عامة عن المستوى التعليمي و التخصص العلمي و الخبرة المهنية و الوظيفة وبعض الأسئلة التي تعطي عن مدى اطلاع المجيب عن أهمية القيمة العادلة كمنهج للقياس المحاسبي كبديل لمنهج التكلفة التاريخية .

المطلب الثاني:هيكل استمارة الاستبيان.

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة و إستشارة ذوي الخبرة و الإختصاص في مجال المحاسبة ، سواء في الحقل الأكاديمي أو المهني بحيث يغطي فرضيات وأهداف الدراسة ، جاء في صورته النهائية كما هو مبين في قائمة الملاحق ،حيث يتكون هذا الاستبيان من جزأين رئيسيين هما:

1-القسم الأول:السمات الشخصية.

وهو عبارة عن السمات الشخصية لأفراد العينة الدراسة، حيث تم جمع بيانات ديمغرافية عن الأساتذة الجامعيين و العاملين في مجال المحاسبة من محافظين المحاسبين و محاسبين و خبراء المحاسبة في عينة الدراسة من خلال إجاباتهم على الاستبيان (المؤهل العلمي ،التخصص الأكاديميين، عدد سنوات الخبرة في العمل...)

2- القسم الثاني:مجالات ومحاور الاستبيان.

وهو عبارة عن مجالات الدراسة و يتكون الاستبيان من 15فقرة موزعة على 3 محاور رئيسية و هي:

أنظر الملحق ص1.

المطلب الثالث:اختبار صدق و ثبات الاستبيان.

1-اختبار صدق الاستبيان.

يقصد بصدق الاستبيانات تلك التي تقيس لما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1-1-صدق التحكيم.

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على الأستاذ المشرف الذي قدم لنا بعض الملاحظات و التعديلات كما تم استشارة أساتذة متخصصين في المحاسبة و التدقيق للتأكد من أن أسئلة تقيس ما وضعت لقياسه و كذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته وفهمها و بذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية أنظر الملحق رقم 01.

1-2-صدق القياس.

-**الاتساق الداخلي** : يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات استمارة الاستبيان و الدرجة الكلية للمجال نفسه.

-نتائج الاتساق الداخلي.

الجدول رقم(06-03) معامل الارتباط لسبيرمان لفقرات المحور الأول.

	الفقرات	معامل سبيرمان	sig
1	إستخدام منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يزيد من مصداقية البيانات بالقوائم المالية .	0.761	0.00
2	تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات اللاحقة .	0.713	0.00
3	هناك تفضيل لإستخدام القيمة العادلة من طرف الشركات في تقييم موجوداتها .	0.534	0.001
4	نقص خبرة الملمين بمتطلبات القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة.	0.604	0.000
5	البيئة الإقصادية الجزائرية الحالية لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة.	0.544	0.001

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17

يوضح الجدول اعلاه معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول و الدرجة الكلية للمحور و الذي يبين أن معاملات الإرتباط تتراوح ما بين (0.53و0.76) مقارنة بالواحد الصحيح عند مستوى الدلالة (α=0.05) و بذلك يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين المحور ككل وفقراته أنظر الملحق ص 3-4.

الجدول رقم(07-03) معامل الارتباط لسبيرمان لفقرات المحور الثاني.

	الفقرات	معامل سبيرمان	sig
1	إن مؤشرات الأداء المالي تساعد المؤسسة على صنع القرارات الملائمة و اتخاذ الاجراءات الصحيحة و السليمة.	0.554	0.001
2	مؤشرات الاداء المالي هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة و التي تعد من الادوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها و ملائمتها للمستخدم.	0.544	0.002
3	تقييم الاداء المالي للمؤسسة عن طريق المؤشرات تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لاخرى.	0.789	0.000
4	تتوقف أهمية التقييم المالي عن طريق المؤشرات المالية على منهج القياس المستخدم	0.671	0.000
5	يتوقف استمرار المؤسسة و قابليتها للمنافسة على مدى نجاحها في تقييم أدائها المالي بصفة صادقة و موضوعية من خلال مؤشرات الأداء المالي.	0.857	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17

يوضح الجدول التالي معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور االثاني و الدرجة الكلية للمحور و الذي يبين أن معاملات الإرتباط تتراوح ما بين (0.55الى 0.85)مقارنة مع الواحد الصحيح عند مستوى الدلالة (α=0.05) و بذلك يمكن أن هناك توجد علاقة قوية بين المحور ككل وفقراته أنظر الملحق ص 5.

الجدول رقم(08-03)معامل الارتباط لسبيرمان لفقرات المحور الثالث.

	الفقرات	معامل سبيرمان	Sig
1	إن الاخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة و هذا لتقدير مؤشرات الاداء المالي بمنظور إقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل.	0.757	0.00
2	لاستخدام نموذج القيمة العادلة أثر إيجابي و هذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة و ذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرار.	0.661	0.000
3	حداثة مفهوم القيمة العادلة و عدم وجود خبراء ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة من شأنه أن يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة و بالتالي قد لا نحصل على قوائم مالية تضمن المصداقية و الموثوقية.	0.736	0.000
4	استخدام المؤشرات و النسب المالية المعدة وفقا لمنهج القيمة العادلة قد يوفر على المحللين الماليين عناء البحث و التحليل و إسقاط المؤشرات المعدة على أساس القوائم المالية وفق طريقة التكلفة التاريخية على الواقع الحالي.	0.653	0.000
5	إن البيئة الإقتصادية المالية في الجزائر لا تسمح بتطبيق منهج القيمة العادلة و بالتالي لا يمكن إعداد مؤشرات أداء مالي معد على أساس قوائم مالية وفق منهج القيمة العادلة.	0.502	0.005

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS VERSION17

يوضح الجدول التالي معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث و الدرجة الكلية للمحور **و** الذي يبين أن معاملات الارتباط تتراوح ما بين(0.50 إلى 0.75) مقارنة مع الواحد الصحيح عند مستوى الدلالة (α=0.05) و بذلك يمكن القول أن توجد علاقة قوية بين المحور ككل وفقراته أنظر الملحق5-6.

2-1 ثبات الإستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان.

***حساب معامل ألفا كرومباخ:** تم استخدام طريقة ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان و كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(09-03) يوضح نتائج اختبار ألفاكرومباخ لقياس ثبات الاستبيان.

الرقم	المحور	معامل ألفا كرومباخ
01	أهمية محاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس كبديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار	0.714
02	علاقة مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة بمنهج القياس المتبع	0.716
03	يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	0.812

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال النتائج المتوصل إليها يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرومباخ كانت مرتفعة لكل مجال و تراوحت بين (0.714إلى0.812)لمحاور الدراسة وهي أكبر من 0.6 ،كما كانت مرتفعة بالنسبة لمجموع محاور الدراسة حيث بلغت 0.879 ، و هو ما يؤدي إلى التأكد من صدق و ثبات الاستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج أنظر ملحق ص2-3.

المبحث الثاني:منهجية الدراسة الميدانية.

بعد التطرق إلى المراحل التي مر بها إعداد استمارة استبيان الدراسة و التحقق من صدق و ثبات الاستبيان و إمكانية استخدامه مع عينة الدراسة، سنتناول في هذا المبحث المنهجية التي تم بها نشر و إدارة استبيان الدراسة.

المطلب الأول:نشر و إدارة استبيان الدراسة.

اعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة عدة قنوات، من خلال الاستفادة من طاقم الأساتذة الموجود بالكلية و كذا بعض الموظفين في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى الممارسين لمهنة المحاسبة من محاسبين معتمدين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين و ذلك باستعمال معارفنا الخاصة. و عموماً فقد اعتمدنا في إطار الوصول إلى عينة الدراسة على عدة طرق أهمها:

-مقابلة أفراد العينة في مؤسساتهم و أثناء ممارستهم للمهنة.

-إيصال الاستبيان إلى إطارات المالية و المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية و البقاء على اتصال بهم إلى غاية استرجاع استبيان الدراسة.

-الاستعانة ببعض الزملاء السابقين و الذين أصبحوا ممارسين للمهنة.

بعد الانتهاء من وضع الإطار العام للاستبيان تم تحميله على ورق عادي، تم إعداده باللغة العربية و تم تقسيمه إلى 03 ثلاثة محاور تتوافق مع فرضيات الدراسة المعدة و تم إدراج 05 خمسة أسئلة لكل محور.

و قبل الشروع في استخدام استمارة الاستبيان خضع لتحكيمه من قبل الأستاذ المشرف و كذا الاستعانة بتوجيهات و إرشادات مجموعة من الأساتذة المختصين.

المطلب الثاني:مصادر جمع البيانات و مجتمع الدراسة.

1-مصادر جمع البيانات:

***المصادر الثانوية:**

لقد اتجهنا في معالجة الجانب النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية و التي تمثل في الكتب و المراجع ذات العلاقة بالموضوع و كذا الدوريات و المقالات و التقارير و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة و كذا البحث في مواقع الإنترنيت المختلفة.

***المصادر الأولية:**

نظرا لعدم كفاية المصادر الثانوية في تحقيق أهداف الدراسة و فقد تم التحقق من الفرضيات فقد تم اللجوء إلى المصادر الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث و الذي صمم خصيصا لهذا الغرض.

2- مجتمع و عينة الدراسة:

لقد تم انتقاء عينة من مجتمع الدراسة التي لها علاقة بموضوع البحث بصفة مباشرة تتمثل في أساتذة مختصين في المجال، إطارات مالية و محاسبية في مؤسسات اقتصادية، و كذا ممارسي المهنة من محاسبين معتمدين،محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين.

الجدول رقم (10-03)عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة.

البيان	المجموع
عدد الاستمارات الموزعة	50
عدد الاستمارات المستردة	32
عدد الاستمارات الملغاة	02
عدد الاستمارات المعتمدة للدراسة	30

المصدر:من إعداد الطالبين على الاستمارات الاستبيان .

المطلب الثالث:الحدود الزمانية و المكانية للدراسة.

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

***الحدود المكانية:** اهتمت هذه الدراسة بدراسة تأثير استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة حيث حاولنا توزيع استبيان الدراسة على نطاق واسع من المجال الجغرافي غير أن قصر فترة التحضير و ارتباطها بمدة زمنية قصيرة جعل معظم أفراد العينة تتركز ضمن حدود ولايتي المدية و الجزائر العاصمة.

***الحدود الزمانية:**ارتبط مضمون و نتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة و ذلك منذ شهر ديسمبر 2018 الى غاية شهر ماي من نفس السنة.

***الحدود البشرية:**استندت هذه الدراسة إلى أراء أساتذة جامعيين مختصين و كذا إطارات مالية و محاسبية لمؤسسات اقتصادية بالإضافة إلى ممارسي مهنة المحاسبة من محاسبين معتمدين و محافظي حسابات و كذا خبراء محاسبيين.

المبحث الثالث: تحليل البيانات و اختبار الفرضيات.

بغية الوصول لتحقيق أغراض هذه الدراسة و الإجابة على صحة أو رفض الفرضيات المتعلقة بها سيتم من خلال هذا المبحث استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)و من ثم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة و إعطاءنتائج فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة.

المطلب الأول:الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

قمنا بتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائيSPSS, حيث قمنا بعمليات فرز و تحليل الإجابات التي تضمنها استبيان الدراسة, حيث استعملنا الأدوات الإحصائية التالية:

*اختبار ألفا كرومباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

*معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط.

*طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور.

* إختبار سمير نوف كوموغلوف للتوزيع الطبيعي للعينة.

*إختبار صحة الفرضياتT TEST.

المطلب الثاني:الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية.

و فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية.

***توزيع أفراد العينة حسب المستوى.**

الجدول رقم(11–03) توزيع أفراد العينة حسب المستوى.

المستوى	العدد	النسبة%
ليسانس أو ماستر	**15**	**50**
ماجستير	**02**	**6.70**
دكتوراء	**12**	**40**
غير ذلك	**01**	**3.30**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS VERSION 17

– يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من حملة شهادة الليسانس أو الماستر بما يمثل نسبة 50% وهذا يدل على أن معظم إيجابات أفراد عينة الدراسة هم من المهنيين ،تليها نسبة حملة الدكتوراه بنسبة40% وهم من الأساتذة في الجامعة (أكاديميين)،ثم حملة الماجستير بنسبة6.70 %وهم طلبة ماجستير ،يليها حملة شهادات أخرى تمثلت في شهادة تقني سامي في المحاسبة و التسيير بنسبة3.30**%** أنظر الملحق ص 8.

***توزيع أفراد العينة حسب التخصص.**

الجدول رقم(12-03) توزيع أفراد العينة حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة%
محاسبة و تدقيق	**14**	**46.70**
مالية	**06**	**20.00**
إقتصاد	**08**	**26.70**
غير ذلك	**02**	**6.70**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب أفراد العينة لديهم اختصاص محاسبة و تدقيق بنسبة 46.70 % و هذا ما دل على أن أفراد عينة الدراسة على دراية ولهم قاعدة بيانات حول نموذج القيمة العادلة ،ثم تخصص اقتصاد بنسبة 26.70 % وهم الذين لهم نظرة بسيطة حول نموذج القيمة العادلة ،يليه تخصص مالية بنسبة 20.00% الذين لهم خبرة في المجال المالية والبنوك أي تقييم الأصول المالية، ثم تخصص أخر بنسبة 6.70% يتمثل في تخصص تسويق أنظر الملحق ص 8.

***توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.**

الجدول رقم(13-03) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة%
محاسب معتمد	**03**	**10.00**
محافظ حسابات	**03**	**10.00**
خبير محاسبي	**02**	**6.70**
أستاذ جامعي	**12**	**40.00**
إطار في مؤسسة اقتصادية	**10**	**33.30**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17.

من خلال الجدول يتضح لنا بأن أغلب أفراد العينة هم أساتذة جامعيون و ذلك بنسبة 40.00%، وهذا يدل على أنهم كانو ممارسين لمهنة المحاسبة ونظراً لاحاجة الجامعة إليهم إنتقلو من الميدان إلى التعليم، يليها نسبة

الإطارات في المؤسسات الاقتصادية بنسبة 33.30% وهم الذين يتمتعون بالجانب التطبيقي أكثر من النظري، ثم كل من المحاسبين المعتمدين و محافظي الحسابات بنسبة 10.00% لكل منهما وهم الذين لهم إتصال بالمؤسسات نتيجة لقيامهم بالتدقيق و مراجعة الحسابات لمختلف المؤسسات، و أخيرا الخبراء المحاسبين بنسبة 6.70% أنظر الملحق ص 8.

***توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية**

الجدول رقم(14-03) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 05 سنوات	**07**	**23.30**
من05 إلى 10 سنوات	**12**	**40.00**
من 10 إلى15 سنة	**08**	**26.70**
من 15 إلى 20 سنة	**02**	**6.70**
أكثر من 20 سنة	**01**	**3.30**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول نجد أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح بين (05 و 10 سنوات) بنسبة 40.00% وهذا ما يبرر صدق نتائج الدراسة لأن معظمهم في بداية العطاء و الإجتهاد ،ثم الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين(10 و 15 سنة)بنسبة 26.70% وهم كذالك نفس الفئة الأولى، بينما أفراد العينة الذين يمتلكون خبرة أقل من (05 سنوات) فيمثلون نسبة23.30 %، في حين أفراد العينة الذين يمتلكون خبرة من (15 إلى 20 سنة)فيمثلون ما نسبته 6.70%، من أفراد العينة و في الأخير نجد الأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من(20 سنة)فيمثلون ما نسبته 3.30 % فقط من أفراد العينة وهذا راجع إلى عدم قدرة التواصل معهم أنظر الملحق ص 8.

***دراسة الاتجاه العام لأفراد العينة**

يمثل الجدول التالي جدول ليكارت الخماسي و الذي نستعين به لدراسة اتجاه العينة.

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

فإن تقييم درجة الإجابة بكون على النحو التالي:

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.00

***دراسة الاتجاه العام لأفراد العينة للمحور الأول.**

جدول رقم(15-03) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	إستخدام منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يزيد من مصداقية البيانات بالقوائم المالية .	4.13	0.681	موافق
2	تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات اللاحقة .	4.23	0.568	موافق بشدة
3	هناك تفضيل لإستخدام القيمة العادلة من طرف الشركات في تقييم موجوداتها .	3.30	1.119	محايد
4	نقص خبرة الملمين بمتطلبات القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة.	4.37	0.809	موافق بشدة
5	البيئة الإقصادية الجزائرية الحالية لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة.	4	1.05	موافق
أهمية محاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس كبديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار.		**4.0067**	**0.496**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالبين بناءاً على مقياس ليكارت و مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن توجد أهمية لمحاسبة القيمة العادلة كمنهج بديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الإعتبار التغير في الأسعار من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي(4.0067) و إنحراف م على معياري (0.496) والتي تدل على موافق أنظر الملحق ص 13.

ويتضح من الجدول أعلاه إرتفاع متوسط أراء العينة حول الفقرة (04) والتي تنص على نقص خبرة الملمين بمتطلبات القياس المحاسبي يزيد من صعوبة تطبيق القيم العادلة بمتوسط(4.37)بدرجة موافق بشدة، بينما تأتي الفقرة (03) والتي تنص على هناك تفضيل لإستخدام القيمة العادلة من قبل الشركات في تقييم موجوداتها بمتوسط(3.3) بدرجة محايد.

***دراسة الاتجاه العام لأفراد العينة للمحور الثاني:**

جدول رقم(16-03) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إن مؤشرات الأداء المالي تساعد المؤسسة على صنع القرارات الملائمة و اتخاذ الاجراءات الصحيحة و السليمة.	4.13	0.730	موافق
02	مؤشرات الاداء المالي هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة و التي تعد من الادوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها و ملائمتها للمستخدم.	3.87	0.819	موافق
03	تقييم الاداء المالي للمؤسسة عن طريق المؤشرات تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لاخرى.	4.07	0.868	موافق
04	تتوقف أهمية التقييم المالي عن طريق المؤشرات المالية على منهج القياس المستخدم	3.73	0.785	موافق
05	تتوقف أهمية التقييم المالي عن طريق المؤشرات المالية على منهج القياس المستخدم	3.67	0.922	موافق
علاقة مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة بمنهج القياس المتبع.		**3.893**	**0.565**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالبين بناءاً على مقياس ليكارت و مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مؤشرات الأداء المالي تسمح بدراسة الوضع المالي للمؤسسة وتتأثر بمنهج القياس المتبع من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (3.893) و إنحراف معياري (0.565) و التي تدل على موافق أنظر الملحق ص 13.

ويتضح من الجدول أعلاه إرتفاع متوسط أراء العينة حول الفقرة (01) والتي تنص على أن مؤشرات الأداء المالي تساعد في صنع القرارات الملائمة واتخاذ الإجراءات الصحيحة و السليمة بمتوسط(4.13) بدرجة موافق ،بينما تأتي الفقرة(05) والتي تنص على تتوقف أهمية التقييم المالي عن طريق المؤشرات المالية على منهج القياس المستخدم بأقل متوسط (3.67) بدرجة موافق .

***دراسة الاتجاه العام لأفراد العينة للمحور الثالث.**

جدول رقم(17-03) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اتجاه العينة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	إن الاخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة و هذا لتقدير مؤشرات الاداء المالي بمنظور إقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل.	3.87	0.776	موافق
02	لاستخدام نموذج القيمة العادلة أثر إيجابي و هذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة و ذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرار	4.17	0.699	موافق
03	حداثة مفهوم القيمة العادلة و عدم وجود خبراء ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة من شأنه أن يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة و بالتالي قد لا نحصل على قوائم مالية تضمن المصداقية و الموثوقية.	3.97	0.890	موافق
04	استخدام المؤشرات و النسب المالية المعدة وفقا لمنهج القيمة العادلة قد يوفر على المحللين الماليين عناء البحث و التحليل و إسقاط المؤشرات المعدة على أساس القوائم المالية وفق طريقة	3.97	0.669	موافق

	التكلفة التاريخية على الواقع الحالي.			
05	إن البيئة الإقتصادية المالية في الجزائر لا تسمح بتطبيق منهج القيمة العادلة و بالتالي لا يمكن إعداد مؤشرات أداء مالي معد على أساس قوائم مالية وفق منهج القيمة العادلة	4.27	0.868	موافق بشدة
يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة		**4.046**	**0.537**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالبين بناءاً على مقياس ليكارت و مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه يمكن أن يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (4.046) و إنحراف معياري (0.537) والتي تدل على موافق أنظر الملحق ص 13.

ويتضح من الجدول أعلاه إرتفاع متوسط أراء عينة الدراسة حول الفقرة (05)و التي تنص على أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لاتسمح بتطبيق القيمة العادلة و بالتالي لايمكن إعداد مؤشرات أداء مالي معد على أساس قوائم مالية وفق منهج القيمة العادلة بمتوسط (4.27) بدرجة موافق بشدة ،بينما تأتي الفقرة (01) والتي تنص على إن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة وهذا لتقدير مؤشرات الأداء المالي بمنظور اقتصادي مستقبلي لإرتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل بمتوسط (3.87) بدرجة موافق.

المطلب الثالث:إختبار فرضيات الدراسة

من أجل إختبار فرضيات الدراسة يجب أولا دراسة نوع التوزيع الذي تتبعه عينة الدراسة.

*الفرضية الأولى الخاصة بالمحور الأول من الاستبيان: تنص على أن هناك أهمية لمحاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس كبديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار.

*الفرضية الثانية الخاصة بالمحور الثاني من الاستبيان: تنص على أن هناك علاقة بين مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة و منهج القياس المتبع.

*الفرضية الثالثة الخاصة بالمحور الثالث من الاستبيان : تنص على أنه يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

*** اختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة:**

بما أن حجم العينة أقل من 50 خمسين فنقوم بإختبار إختبار كولموغورف سميرنوف في ظل الفرضيتين:

H0 الفرضية الصفرية. :العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

H1 الفرضية البديلة:العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

***نتائج الاختبار:**

جدول رقم(18-03) يمثل اختبار توزيع العينة لمحاور الدراسة.

البيان	إختبار كولموغروف سمير نوف	
المحاور	N	Sig
المحور01	30	0.789
المحور02	30	0.887
المحور 03	30	0.385

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال نتائج الجدول يتضح أن sig>0.05 و بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن العينة لا تتوزع توزيعا طبيعيا للجميع محاور الدراسة أنظر الملحق ص 7.

بما أن إجابات العينة تتوزع توزيعا طبيعيا فإننا نجري إختبارات لا معلمية لصدق الفرضيات محل الدراسة على النحو التالي:

***إختبار الفرضية الأولى:**

–الفرضية الصفرية:ليس هناك أهمية لمحاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس كبديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار.

–الفرضية البديلة: هناك أهمية لمحاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس كبديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار.

نتائج الاختبارone sample t– test

المحور	t قيمة المحسوبة	sig
المحور الأول	**11.098**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول يتضح لنا بأن ا(sig=0.00) و هي أقل من قيمة المعنوية (0.05) ، و t المحسوبة أكبر من T الجدولية (2.045) وبالتالي القرار يكون برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على **أن هناك أهمية لمحاسبة القيمة العادلة كمنهج قياس بديل لمنهج التكلفة التاريخية لأخذها بعين الاعتبار التغير في الأسعار أنظر الملحق ص 13.**

***إختبار الفرضية الثانية:**

–الفرضية الصفرية :ليس هناك علاقة بين مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة و منهج القياس المتبع.

–الفرضية البديلة:هناك علاقة بين مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة و منهج القياس المتبع.

نتائج الاختبارone sample t– test

المحور	t قيمة المحسوبة	Sig
المحور الأول	**8.660**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول يتضح لنا بأن(sig=0.00) و هي أقل من قيمة المعنوية (**0.05**)، و tالمحسوبة أكبر من Tالجدولية (2.045) وبالتالي القرار يكون برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على **أن هناك علاقة بين مؤشرات الأداء المالي للوضع المالي للمؤسسة و منهج القياس المتبع أنظر الملحق ص13**.

***إختبار الفرضية الثالثة:**

–الفرضية الصفرية :لا يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

–الفرضية البديلة: يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

نتائج الاختبارone sample t– test

المحور	t قيمة المحسوبة	Sig
المحور الأول	**10.668**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبين على مخرجات SPSS VERSION 17

من خلال الجدول يتضح لنا بأن(sig=0.00) و هي أقل من قيمة المعنوية 0.05 ، و t المحسوبة أكبر من Tالجدولية (2.045) وبالتالي القرار يكون برفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي **تنص على أنه يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة أنظر الملحق ص13**.

خلاصة

من خلال الدراسة الميدانية و تحليل النتائج توصلنا إلى النتائج التالية :

أن هناك أهمية للقيم العادلة كنموذج قياس بديل للتكلفة التاريخية كون أن هذا المنهج يأخذ بعين الاعتبار التغير العام للأسعار و بالتالي يستجيب للواقع و يتماشى معه ،في حين أنه تتأثر مؤشرات الأداء المالي لقياس الأداء المالي بمنهج القياس المتبع و بالتالي فإن اختيار نموذج القياس يعتبرا أمرا مهما وله تأثير على أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات ومع ذالك فإن استخدام القيمة العادلة كمنهج قياس يؤثر على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة. هذه النتائج تؤدي بنا تبني الفرضية الإجمالية للدراسة و التي تشير إلى أن هناك علاقة إيجابية لاستخدام منهج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مما يمكن مستخدمي هذه المؤشرات باتخاذ قرارات مناسبة.

خاتمة عامة

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن التكلفة التاريخية لم تكون ملمة في قياسها لعناصر قائمة المركز المالي للمؤسسة وهذا ما أدى إلى التوجه نحو القيمة العادلة كنموذج للقياس المحاسبي بالرغم مما يعاب عليها كونها قد تعكس ذاتية القائمين على استخدامها كنموذج للقياس من جهة و تشترط وجود سوق نشط لتقييم عناصر قائمة المركز المالي،لكن مع هذا فإن البيئة الاقتصادية الجزائرية و كما رأينا في البحث و بالرغم من تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية بطريقة غير مباشرة عن طريق النظام المحاسبي و المالي إلا أنها لا تسمح بعد بتطبيق منهج القيمة العادلة بصورة تؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة كون أن البيئة الاقتصادية الجزائرية لازالت تتبنى الواقع التشريعي و القانوني من خلال النظام الجبائي و القانون التجاري على حساب الواقع الاقتصادي.

كما توصلنا إلى أن الأداء المالي للمؤسسة المعبر عنه بواسطة المؤشرات المالية يتأثر بنموذج القياس المتبع كون أن التغيير في طريقة تقييم عناصر قائمة الدخل ينعكس بدوره على هذه المؤشرات،فلا يمكن أن تكون القرارات المتخذة في ظل مؤشرات معدة على أساس قوائم مالية مقيمة بالتكلفة التاريخية هي نفس القرارات التي يمكن أن تتخذها المؤسسة بمؤشرات مالية معدة طبقا لنموذج القيمة العادلة.

إن إعداد مؤشرات مالية بناء على قوائم مالية معدة على أساس منهج القيمة العادلة يكون أقرب إلى الواقع و يسمح لمتخذي القرارات و مستخدمي القوائم و التقارير المالية برسم صورة مالية حقيقية للمؤسسة و بالتالي اتخاذ قرارات تكون أكثر موثوقية و رشيدة كونها تحاكي الواقع المالي بصورة مباشرة.

نتائج الدراسة:

– **نثبت الفرضية الأولى** أي أن القيمة العادلة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية وذالك من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستوى العام للأسعار ومنه تكون المعلومات المقدمة أكثر مصداقية وموثوقية .

–**نثبت الفرضية الثانية** أي أن معظم المؤشرات الأداء المالي تتأثر بنموذج القياس المتبع وذالك لأن أغلب

المؤشرات التي تعد على أساس القيمة العادلة أكثر مصداقية و موثوقية التي سوف ينجر عنها قرارات صائبة و رشيدة.

نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية و تحليل النتائج توصلنا إلى النتائج التالية :

*إثبات الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك أهمية للقيمة العادلة كنموذج قياس بديل للتكلفة التاريخية كون أن هذا المنهج يأخذ بعين الاعتبار التغير العام للأسعار و بالتالي يستجيب للواقع و يتماشى معه.

*إثبات الفرضية الثانية و التي تنص على أنه تتأثر مؤشرات الأداء المالي لقياس الأداء المالي بمنهج القياس المتبع و بالتالي فإن اختيار نموذج القياس يعتبرا أمرا مهما وله تأثير على أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات.

*إثبات الفرضية الثالثة التي تنص على أنه استخدام القيمة العادلة كمنهج قياس يؤثر على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

هذه النتائج تؤدي بنا تبني الفرضية الإجمالية للدراسة و التي تشير إلى أن هناك علاقة إيجابية لاستخدام منهج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مما يمكن مستخدمي هذه المؤشرات باتخاذ قرارات مناسبة.

التوصيات:

–تحيين الأنظمة القانونية و الجبائية مع متطلبات منهج محاسبة القيمة العادلة.

–قيام بدورات تكوينية للمختصين في مجال المحاسبة (القياس و التقييم) لزيادة الكفاءة والتشجيع على العمل بالقياس بالقيمة العادلة.

–ضرورة الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال إعداد نظام معلومات محاسبي فعال.

–العمل على تفعيل وتنشيط السوق المالي في الجزائر الذي هو المصدر الوحيد للمعلومات بظروف السوق.

–ضرورة الابتعاد في مجال القياس و التقييم عن التقدير الشخصي حتى لا يكون تقدير غير صحيح و هذا من خلال محاولة إيجاد توافق في عملية القياس تقوم به الهيئات المهنية و جميع المتدخلين في المجال المحاسبي و المالي لاسيما القطاع الحكومي منهم.

–العمل على تصميم نظام محاسبي مالي خاص بالبيئة الجزائرية يتوافق مع مؤهلاتها البشرية والمادية.

أولاً: الكتب.

1- إلياس بن ساسي، **التسيير المالي والإدارة المالية**، دار وائل، عمان الأردن، 2006

2- إلياس بن ساسي،يوسف قريشي، **التسيير المالي**،دار وائل ، الطبعة الثانية،الجزء الثاني، 2011

3- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ظل معايير المحاسبية**، الطبعة الأولى ،الاسكندرية،2007.

4- السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 2002.

5- سمير مُحَّد عبد العزيز، **الإقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل المالي**، مركز الإسكندرية ،2006.

6- مبارك لسلوس ، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2004.

7- مجيد الكرخي،**تقويم الأداء**، دار المناهج ، عمان، الأردن، 2007

8- مُحَّد صالح الحناوي، **الإدارة المالية و التمويل**، الإسكندرية ، 2000

9- مُحَّد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم الشركات الطبعة الأولى**، الحامد، عمان، 2010.

10- مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، رام الله، الطبعة الأولى، 2008

11- ناصر نور الدين ، **أساسيات المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

12- هاشم أحمد عطية، **مدخل نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

13- وائل صبحي محمود الخطيب،عمرو عباس العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية** ، دار المطبوعات الإسكندرية 2008.

14– وائل مُحَّد صبحي، إدريس و الطاهر محسن الغالبي ، **أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن** ، دار وائل ،عمان ، 2009.

ثانياً: الدوريات.

1– إبراهيم عبد موسى السبعري،زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير إستعمالها في المؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية** ، الكلية الإدارية التقنية ، الكوفة ،. السنة 08 العدد 25

2– أحمد طرطار، منصور عبد العالي ، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية** ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، العدد 2016/02 جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة ، الجزائر .

3– جميل حسن النجار، **أثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية و ملائمة القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد09 العدد 2013/03.

4– حاضر صباح شعير و آخرون،**أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في السوق العراق المالي**،مجلة تكريت للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 40، العراق، 2017

5– حكيم حمود فليح الساعدي، **الاحتيال في ظل القيمة العادلة** ، دراسة إستطلاعية ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 21، العدد 2015/86 بغداد.

6– سيد عبد الفتاح حسن، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسة المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة ، عين الشمس العدد 2009/02،مصر

7– صفوان قصي عبد الحليم ، **أسماء عبد الكاظم عبد علي، إعادة تقييم الممتلكات و المعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي 16 بالتطبيق على شركة العامة للصناعات الصوفية** ، مستل من رسالة ماجستير ، المجلد 03 مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية العدد 2013/06، بغداد.

8– عامر مُحَّد سلمان الحنابي، صبهاء عبد القادر أحمد، **تأثير الأصول البيولوجية في الشركات الزراعية على وفق مدخل القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية العدد 2017/53.

9– فداء عدنان عبيد، **إستعمال القيمة العادلة لتقييم الشركات المندمجة إحتساب شهرة المحل** ، مجلة الإدارة و الاقتصاد بالكلية التقنية الإدارية السنة 38 العدد 2015/105، بغداد.

10–كرار سليم عبد الزهرة،حسنين كاظم عوجه، حسنين راغب طلب،**قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال نموذج مضاعفة الربحية** ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة 09 العدد29 جامعة الكوفة ،2013.

11– مُحَّد زرقون، فارس بن يدير، **واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية دراسة ميدانية للفئتين فئة المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية** ، المجلة الجزائرية للتنمية العدد04 جوان 2016 جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

12– محمود جلال أحمد طلال الكسار، **إستخدام النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)**بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة 2009.

13– مصطفى حامد سالم الحكيم، عبد السلام عوض خير السيد آدم ، **الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة الزعيم الأزهري ، السودان.

ثالثاً:الرسائل.

1– باسل فهد عبد الحميد قشلان، **أثر تطبيق القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط 2011.

2– حمدي فله، **تأثير إستخدام القيمة العادلة على مؤشرات الداء المالي في مؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2017/2016

3– خالد عبد الرحمان جمعة يونس،**أثر تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم** ، رسالة ماجستير،في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011.

4– دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 09/08 مارس 2005.

5– روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة و أثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير، محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

6– سعيدي عبد الحليم ، **محاولة تقييم القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي و المالي، دراسة عينة المؤسسات**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2015/2014.

7– صافو فتيحة، **أبعاد القياس و الإفصاح وفقاً للنظام المالي و المحاسبي في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي و الدولي** ، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2016/2015

8– عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، رسالة ماجستير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2002/2001.

9– عائشة شراد، **إنعكسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.

10– عائشة شراد، **إنعكسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2015/2014.

11– عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوني كريم ، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة ماستر ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2017/2016.

12– فارس بن يدير، **واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية** ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2015.

13– مشغل جهز المطيري ، **تحليل و تقييم الأداء المالي في المؤسسة البترولية الكويتية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط 2011/2010.

14– هلالي فوزية، عمران خديجة ، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة، 2016/2015.

15– هيبة طبيش، **دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي**، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن المهيدي ، جامعة أم البواقي ، 2016/2015.

16– وهيبة لبوز، **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

رابعاً:المصادر الحكومية.

1– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية ، **قرار مؤرخ في 23رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها** ، الجريدة الرسمية العدد 19،25مارس 2009.

2– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي و المالي**، الجريدة الرسمية العدد 25/74 نوفمبر 2007.

خامساً:المطبوعات.

1– حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 2016/2015.

الملاحق

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

تحية واحترام.....

يقوم الطالبين بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماستر في المحاسبة .

"أثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث , ويهدف إلى دراسة"أثر استخدام القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الطالبين بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة . كما يأمل الطالبين أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى العلمي لهذا البحث.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

القسم الأول: معلومات العامة .

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X) .

1- المؤهل العلمي:

- ليسانس أو ماستر
- ماجستير
- دكتوراه
- غير ذلك, يرجى التحديد .....

2- التخصص العلمي:

- محاسبة و تدقيق
- مالية
- اقتصاد
- غير ذلك يرجى التحديد.....

3- الوظيفة :

- محاسب معتمد

- محافظ حسابات
- خبير محاسبي
- أستاذ جامعي
- إطار مالي و محاسبي في مؤسسة إقتصادية

04 - **الخبرة المهنية:**

- أقل من 5 سنوات
- من 5 سنوات وأقل من 10
- من 10 سنوات وأقل من 15
- من سنة 15 وأقل من 20
- من20 سنة فأكثر

القسم الثاني:

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بموضوع الدراسة يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية :

المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة جاءت لتغطي النقص الذي تضمنه منهج التكلفة التاريخية كونها تأخذ التغير في الأسعار بعين الاعتبار.						
الرقم		**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
1	**استخدام منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يزيد من مصداقية البيانات بالقوائم المالية .**					
2	**تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات اللاحقة .**					
3	**هناك تفضيل لإستخدام القيمة العادلة من طرف الشركات في تقييم موجوداتها .**					
4	**نقص خبرة الملمين بمتطلبات القياس المحاسبي بالقيمة العادلة يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة.**					
5	**البيئة الإقصادية الجزائرية الحالية لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة .**					

المحور الثاني: مؤشرات الأداء المالي تسمح بدراسة الوضع المالي للمؤسسة و تتأثر بمنهج القياس المتبع.						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إن مؤشرات الأداء المالي تساعد المؤسسة على صنع القرارات الملائمة و اتخاذ الاجراءات الصحيحة و السليمة.					
2	مؤشرات الاداء المالي هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة و التي تعد من الادوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها و ملائمتها للمستخدم.					
3	تقييم الاداء المالي للمؤسسة عن طريق المؤشرات تقوم على افتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لاخرى.					
4	تتوقف أهمية التقييم المالي عن طريق المؤشرات المالية على منهج القياس المستخدم .					
5	يتوقف استمرار المؤسسة و قابليتها للمنافسة على مدى نجاحها في تقييم أدائها المالي بصفة صادقة و موضوعية من خلال مؤشرات الأداء المالي.					
المحور االثالث: يؤثر استخدام نموذج القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	إن الاخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل البيانات المالية أداة مهمة بيد إدارة المؤسسة و هذا لتقدير مؤشرات الاداء المالي بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل.					

2	لاستخدام نموذج القيمة العادلة أثر إيجابي و هذا من خلال توفير مؤشرات مالية أكثر ملائمة و ذات مصداقية عند عملية اتخاذ القرار.					
3	حداثة مفهوم القيمة العادلة و عدم وجود خبراء ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة من شأنه أن يزيد من صعوبة تطبيق القيمة العادلة و بالتالي قد لا نحصل على قوائم مالية تضمن المصداقية و الموثوقية.					
4	استخدام المؤشرات و النسب المالية المعدة وفقا لمنهج القيمة العادلة قد يوفر على المحللين الماليين عناء البحث و التحليل و إسقاط المؤشرات المعدة على أساس القوائم المالية وفق طريقة التكلفة التاريخية على الواقع الحالي .					
5	إن البيئة الاقتصادية المالية في الجزائر لا تسمح بتطبيق منهج القيمة العادلة و بالتالي لا يمكن إعداد مؤشرات أداء مالي معد على أساس قوائم مالية وفق منهج القيمة العادلة.					

```
GET
  FILE='G:\دراسة-حالة.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
GET
  FILE='G:\دراسة-حالة.sav'.

>Avertissement # 67.  Nom de la commande : GET FILE
>Le document est déjà utilisé par un autre utilisateur ou un autre processus.
>Si vous apportez des modifications au document, elles risquent d'écraser les
>modifications apportées par d'autres utilisateurs, ou vos modifications
>risquent d'être écrasées par celles d'autres utilisateurs.
>Fichier G:\دراسة-حالة.sav ouvert
DATASET NAME DataSet2 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=محور1س1 محور1س2 محور1س3 محور1س4 محور1س5
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[DataSet2]
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,481	5

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=محور2س1 محور2س2 محور2س3 محور2س4 محور2س5
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[DataSet2]
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,714	5

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=محور3س5 محور3س4 محور3س3 محور3س2 محور3س1
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[DataSet2]
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,716	5

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=محور3س5 محور3س4 محور3س3 محور3س2 محور3س1 محور2س5 محور2س4 محور2س3 حور2س2
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[DataSet2]
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,812	15

```
NONPAR CORR
  /VARIABLES=محور1س5 محور1س4 محور1س3 محور1سؤال2 محور1سؤال1ل t1
  /PRINT=SPEARMAN ONETAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations non paramétriques

```
[DataSet2]
```

Corrélations

			محور1سؤال1ل	محور1سؤال2	محور1س3
Rho de Spearman	محور1سؤال1ل	Coefficient de corrélation	1,000	,717**	,349*
		Sig. (unilatérale)	.	,000	,029
		N	30	30	30
	محور1سؤال2	Coefficient de corrélation	,717**	1,000	,291
		Sig. (unilatérale)	,000	.	,059
		N	30	30	30
	محور1س3	Coefficient de corrélation	,349*	,291	1,000
		Sig. (unilatérale)	,029	,059	.
		N	30	30	30
	محور1س4	Coefficient de corrélation	,551**	,521**	-,104
		Sig. (unilatérale)	,001	,002	,292
		N	30	30	30
	محور1س5	Coefficient de corrélation	,171	,156	-,044
		Sig. (unilatérale)	,183	,205	,409
		N	30	30	30
	t1	Coefficient de corrélation	,761**	,713**	,534**
		Sig. (unilatérale)	,000	,000	,001
		N	30	30	30

Corrélations

			محور1س4	محور1س5	t1
Rho de Spearman	محور1سؤال1	Coefficient de corrélation	,551**	,171	,761**
		Sig. (unilatérale)	,001	,183	,000
		N	30	30	30
	محور1سؤال2	Coefficient de corrélation	,521**	,156	,713**
		Sig. (unilatérale)	,002	,205	,000
		N	30	30	30
	محور1س3	Coefficient de corrélation	-,104	-,044	,534**
		Sig. (unilatérale)	,292	,409	,001
		N	30	30	30
	محور1س4	Coefficient de corrélation	1,000	,318*	,604**
		Sig. (unilatérale)	.	,043	,000
		N	30	30	30
	محور1س5	Coefficient de corrélation	,318*	1,000	,544**
		Sig. (unilatérale)	,043	.	,001
		N	30	30	30
	t1	Coefficient de corrélation	,604**	,544**	1,000
		Sig. (unilatérale)	,000	,001	.
		N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (unilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (unilatéral).

```
NONPAR CORR
  /VARIABLES=محور2س5 محور2س4 محور2س3 محور2س2 محور2س1 t2
  /PRINT=SPEARMAN ONETAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations non paramétriques

```
[DataSet2]
```

Corrélations

			محور2س1	محور2س2	محور2س3
Rho de Spearman	محور2س1	Coefficient de corrélation	1,000	,317*	,270
		Sig. (unilatérale)	.	,044	,074
		N	30	30	30
	محور2س2	Coefficient de corrélation	,317*	1,000	,292
		Sig. (unilatérale)	,044	.	,059
		N	30	30	30
	محور2س3	Coefficient de corrélation	,270	,292	1,000
		Sig. (unilatérale)	,074	,059	.
		N	30	30	30
	محور2س4	Coefficient de corrélation	,359*	,064	,498**
		Sig. (unilatérale)	,026	,369	,003
		N	30	30	30
	محور2س5	Coefficient de corrélation	,396*	,300	,634**
		Sig. (unilatérale)	,015	,053	,000
		N	30	30	30
	t2	Coefficient de corrélation	,554**	,544**	,789**
		Sig. (unilatérale)	,001	,001	,000
		N	30	30	30

Corrélations

			محور2س4	محور2س5	t2
Rho de Spearman	محور2س1	Coefficient de corrélation	,359*	,396*	,554**
		Sig. (unilatérale)	,026	,015	,001
		N	30	30	30
	محور2س2	Coefficient de corrélation	,064	,300	,544**
		Sig. (unilatérale)	,369	,053	,001
		N	30	30	30
	محور2س3	Coefficient de corrélation	,498**	,634**	,789**
		Sig. (unilatérale)	,003	,000	,000
		N	30	30	30
	محور2س4	Coefficient de corrélation	1,000	,542**	,671**
		Sig. (unilatérale)	.	,001	,000
		N	30	30	30
	محور2س5	Coefficient de corrélation	,542**	1,000	,857**
		Sig. (unilatérale)	,001	.	,000
		N	30	30	30
	t2	Coefficient de corrélation	,671**	,857**	1,000
		Sig. (unilatérale)	,000	,000	.
		N	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (unilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (unilatéral).

```
NONPAR CORR
```

```
/VARIABLES=محور3س5 محور3س4 محور3س3 محور3س2 محور3س1 t3
/PRINT=SPEARMAN ONETAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations non paramétriques

```
[DataSet2]
```

Corrélations

			محور3س1	محور3س2	محور3س3
Rho de Spearman	محور3س1	Coefficient de corrélation	1,000	,734**	,340*
		Sig. (unilatérale)	.	,000	,033
		N	30	30	30
	محور3س2	Coefficient de corrélation	,734**	1,000	,326*
		Sig. (unilatérale)	,000	.	,040
		N	30	30	30
	محور3س3	Coefficient de corrélation	,340*	,326*	1,000
		Sig. (unilatérale)	,033	,040	.
		N	30	30	30
	محور3س4	Coefficient de corrélation	,515**	,168	,407*
		Sig. (unilatérale)	,002	,187	,013
		N	30	30	30
	محور3س5	Coefficient de corrélation	,096	,119	,299
		Sig. (unilatérale)	,307	,265	,054
		N	30	30	30
	t3	Coefficient de corrélation	,757**	,661**	,736**
		Sig. (unilatérale)	,000	,000	,000
		N	30	30	30

Corrélations

			محور3س4	محور3س5	t3
Rho de Spearman	محور3س1	Coefficient de corrélation	,515**	,096	,757**
		Sig. (unilatérale)	,002	,307	,000
		N	30	30	30
	محور3س2	Coefficient de corrélation	,168	,119	,661**
		Sig. (unilatérale)	,187	,265	,000
		N	30	30	30
	محور3س3	Coefficient de corrélation	,407*	,299	,736**
		Sig. (unilatérale)	,013	,054	,000
		N	30	30	30
	محور3س4	Coefficient de corrélation	1,000	,334*	,653**
		Sig. (unilatérale)	.	,036	,000
		N	30	30	30
	محور3س5	Coefficient de corrélation	,334*	1,000	,502**
		Sig. (unilatérale)	,036	.	,002
		N	30	30	30
	t3	Coefficient de corrélation	,653**	,502**	1,000
		Sig. (unilatérale)	,000	,002	.
		N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (unilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (unilatéral).

```
FREQUENCIES VARIABLES=المؤهل التخصص الوظيفة الخبرة
  /PIECHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Tests non paramétriques

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		t1	t2	t3
N		30	30	30
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4,0067	3,8933	4,0467
	Ecart-type	,49684	,56503	,53738
Différences les plus extrêmes	Absolue	,119	,106	,165
	Positive	,105	,066	,089
	Négative	-,119	-,106	-,165
Z de Kolmogorov-Smirnov		,652	,582	,906
Signification asymptotique (bilatérale)		,789	,887	,385

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

Effectifs

```
[DataSet2]
```

Statistiques

		المؤهل	التخصص	الوظيفة	الخبرة
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0

Tableau de fréquences

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس أو ماستر	15	50,0	50,0	50,0
	ماجستير	2	6,7	6,7	56,7
	دكتوراه	12	40,0	40,0	96,7
	غير ذلك	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة و تدقيق	14	46,7	46,7	46,7
	مالية	6	20,0	20,0	66,7
	اقتصاد	8	26,7	26,7	93,3
	غير ذلك	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

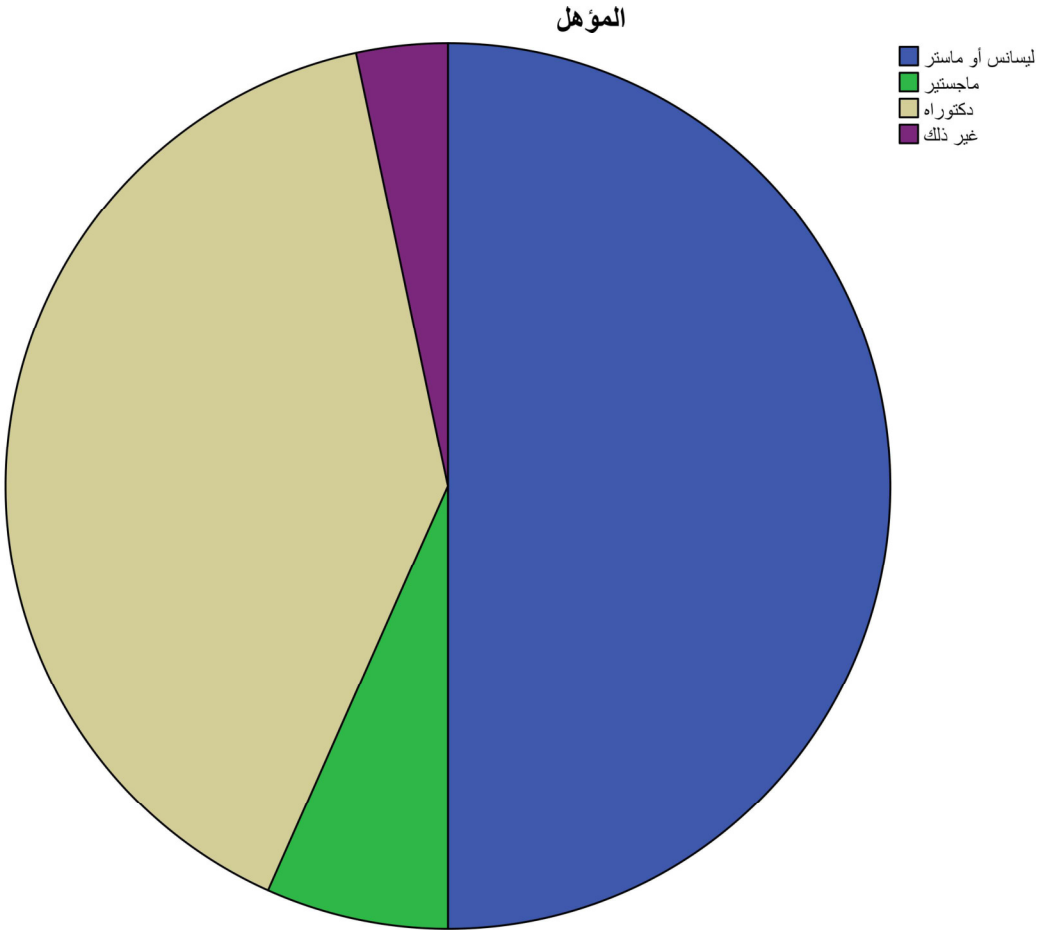
الوظيفة

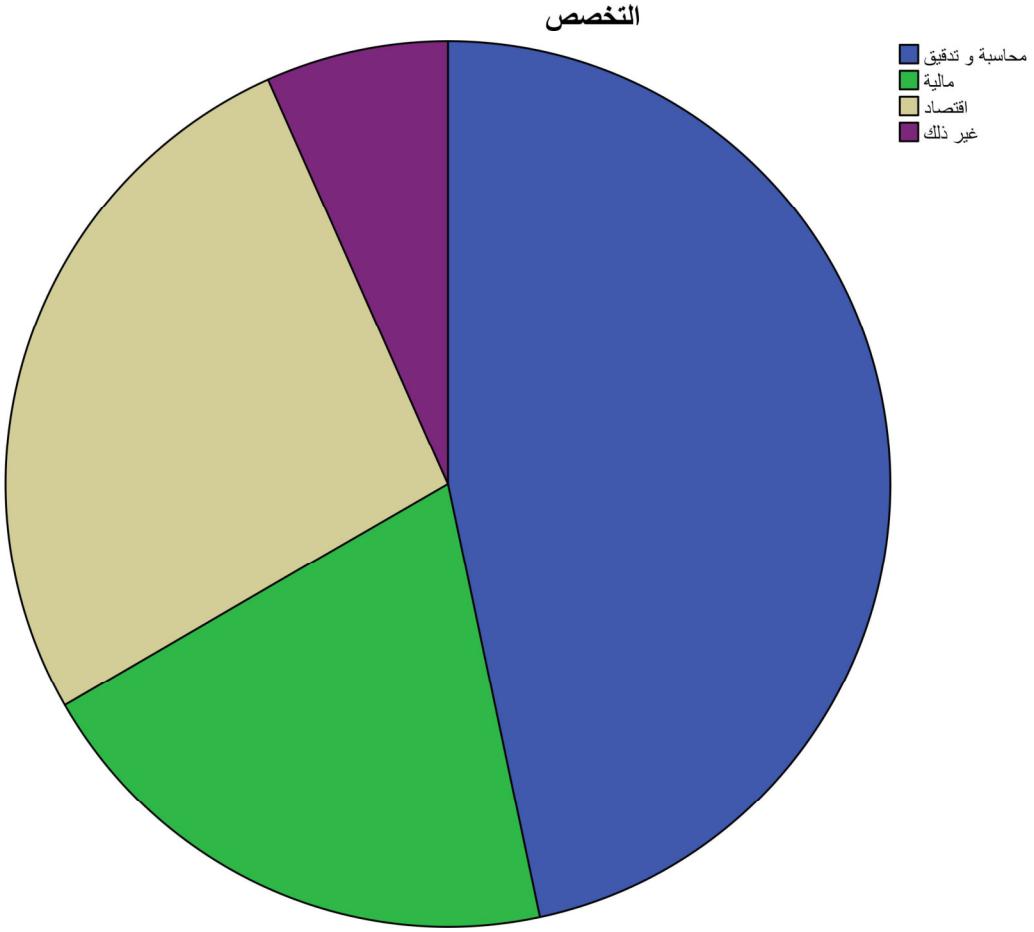
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب معتمد	3	10,0	10,0	10,0
	محافظ حسابات	3	10,0	10,0	20,0
	خبير محاسبي	2	6,7	6,7	26,7
	استاذ جامعي	12	40,0	40,0	66,7
	اطار مالي و محاسبي في مؤسسة اقتصادية	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

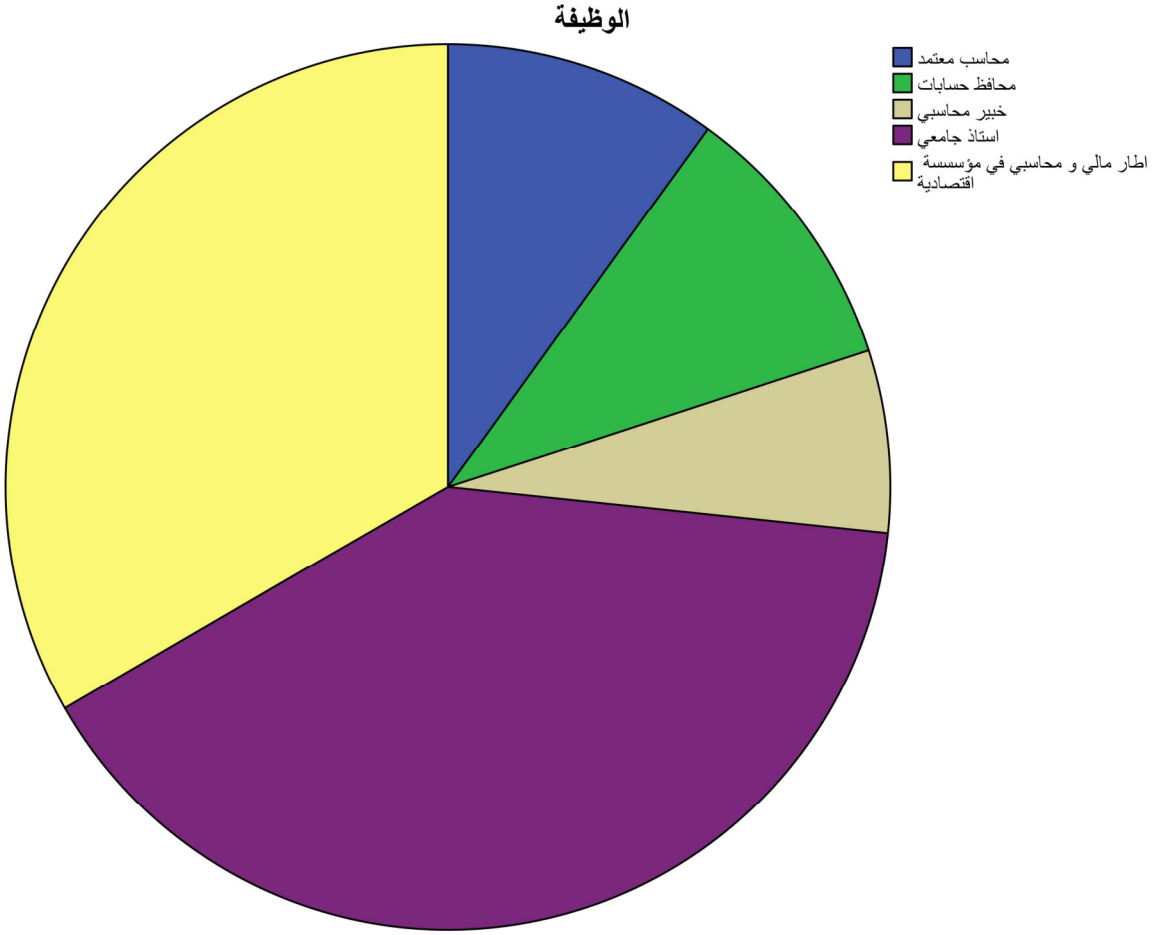
الخبرة

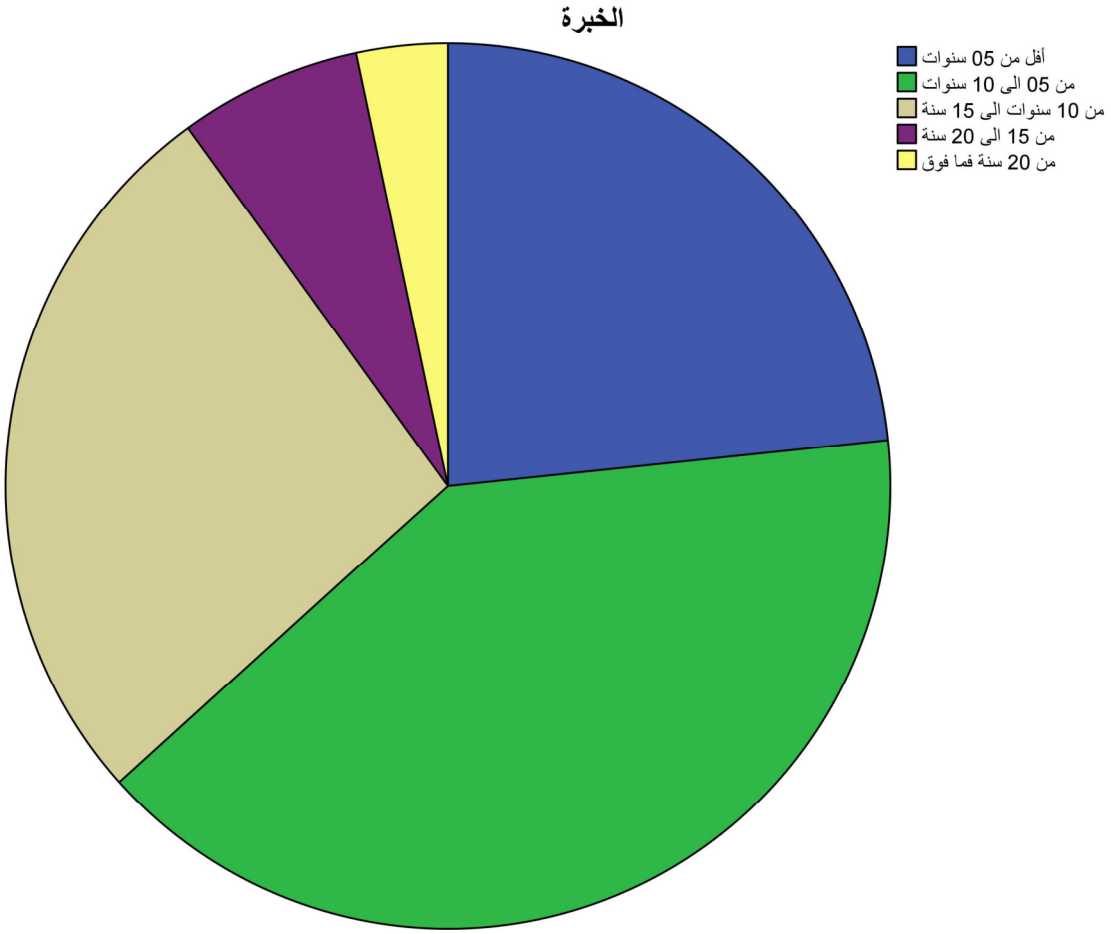
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 05 سنوات	7	23,3	23,3	23,3
	من 05 الى 10 سنوات	12	40,0	40,0	63,3
	من 10 سنوات الى 15 سنة	8	26,7	26,7	90,0
	من 15 الى 20 سنة	2	6,7	6,7	96,7
	من 20 سنة فما فوق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Diagramme en secteurs


المؤهل
ليسانس أو ماستر
ماجستير
دكتوراه
غير ذلك


التخصص
محاسبة و تدقيق
مالية
اقتصاد
غير ذلك


الوظيفة
محاسب معتمد
محافظ حسابات
خبير محاسبي
استاذ جامعي
اطار مالي و محاسبي في مؤسسة اقتصادية




```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=محور1س5 محور1س4 محور1س3 محور1سؤال2 محور1سؤال1 محور2س5 t1 محور2س4
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test-t

```
[DataSet2]
```

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
محور1سؤا1ل	30	4,13	,681	,124
محور1سؤال2	30	4,23	,568	,104
محور1س3	30	3,30	1,119	,204
محور1س4	30	4,37	,809	,148
محور1س5	30	4,00	1,050	,192
t1	30	4,0067	,49684	,09071
محور2س1	30	4,13	,730	,133
محور2س2	30	3,87	,819	,150
محور2س3	30	4,07	,868	,159
محور2س4	30	3,73	,785	,143
محور2س5	30	3,67	,922	,168
t2	30	3,8933	,56503	,10316
محور3س1	30	3,87	,776	,142
محور3س2	30	4,17	,699	,128
محور3س3	30	3,97	,890	,162
محور3س4	30	3,97	,669	,122
محور3س5	30	4,27	,868	,159
t3	30	4,0467	,53738	,09811

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
محور1سؤا1ل	9,109	29	,000	1,133	,88	1,39
محور1سؤال2	11,886	29	,000	1,233	1,02	1,45
محور1س3	1,469	29	,153	,300	-,12	,72
محور1س4	9,256	29	,000	1,367	1,06	1,67
محور1س5	5,214	29	,000	1,000	,61	1,39
t1	11,098	29	,000	1,00667	,8211	1,1922
محور2س1	8,500	29	,000	1,133	,86	1,41
محور2س2	5,794	29	,000	,867	,56	1,17
محور2س3	6,728	29	,000	1,067	,74	1,39
محور2س4	5,117	29	,000	,733	,44	1,03
محور2س5	3,959	29	,000	,667	,32	1,01
t2	8,660	29	,000	,89333	,6823	1,1043
محور3س1	6,117	29	,000	,867	,58	1,16
محور3س2	9,143	29	,000	1,167	,91	1,43
محور3س3	5,950	29	,000	,967	,63	1,30
محور3س4	7,918	29	,000	,967	,72	1,22
محور3س5	7,990	29	,000	1,267	,94	1,59
t3	10,668	29	,000	1,04667	,8460	1,2473

```
NPAR TESTS
  /K-S(NORMAL)=t1 t2 t3
  /MISSING ANALYSIS.

[DataSet2]
```

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف خلق الله وخاتم الانبياء

ومن ولاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

اهدي ثمرة جهدي الى سبب وجودي الى الوالدين

الكريمين، الى امي التي اسال الله ان يتغمدها برحمته

ويسكنها فسيح جناته والى ابي اطال الله بعمره والى

كل اخوتي والعائلة الكريمة .

الى صديقتي وزميلتي يمينة والى كل من ساندي في

انجاز هذا العمل من قريب او من بعيد والى كل الاهل

والاقارب ولا انسى بالذكر زملائي وزميلاتي .

فاطمة الزهراء


بسم الله الرحمن الرحيم